Buḥūth Online
مجلة محكمة تصدر إلكترونيا

وحدة النشر العلمي

بحوث

مجلة علمية محكمة

العلوم الإنسانية والإجتماعية

العدد 9 سبتمبر 2021 - الجزء 1

ISSN 2735-4822 (Online) \ ISSN 2735-4814 (print)

رئيس التحرير
أ.د/ أميرة أحمد يوسف
أستاذ النحو والصرف-قسم اللغة العربية
عميد كلية البنات للآداب والعلوم والتربية
جامعة عين شمس

نائب رئيس التحرير
أ.د/ حنان محمد الشاعر
أستاذ تكنولوجيا التعليم-قسم تكنولوجيا التعليم والمعلومات
وكيل كلية البنات للدراسات العليا والبحوث
جامعة عين شمس

مدير التحرير
د. أسماء كمال عبدالوهاب عابدين
مدرس علم النفس
كلية البنات جامعة عين شمس

مسئول الرفع الإلكتروني:
م.م/ نجوى عزام أحمد فهمي
مدرس مساعد تكنولوجيا التعليم

سكرتارية التحرير:
م.م/ علياء حجازي
مدرس مساعد علم الإجتماع

مسئول التنسيق:
م/ دعاء فرج غريب عبد الباقي
معيدة تكنولوجيا التعليم

مجلة "بحوث" دورية علمية محكمة، تصدر عن كلية البنات للآداب والعلوم والتربية بجامعة عين شمس حيث تعنى بنشر الإنتاج العلمي المتميز للباحثين.

مجالات النشر: اللغات وآدابها (اللغة العربية – اللغة الإنجليزية – اللغة الفرنسية-اللغة الألمانية-اللغات الشرقية) العلوم الاجتماعية والإنسانية (علم الاجتماع – علم النفس – الفلسفة – التاريخ – الجغرافيا).
العلوم التربوية (أصول التربية – المناهج وطرق التدريس-علم النفس التعليمي – تكنولوجيا التعليم –تربية الطفل)

التواصل عبر الإيميل الرسمي للمجلة:
buhuth.journals@women.asu.edu.eg

يتم استقبال الأبحاث الجديدة عبر الموقع الإلكتروني للمجلة:
https://buhuth.journals.ekb.eg/

- حصول المجلة على 7 درجات (أعلى درجة في تقييم المجلس الأعلى للجامعات قطاع الدراسات التربوية.
- حصول المجلة على 7 درجات (أعلى درجة في تقييم المجلس الأعلى للجامعات قطاع الدراسات الأدبية.

تم فهرسة المجلة وتصنيفها في:
دار المنظومة– شمعة

أدوار الأحزاب السياسية المصرية بين التغير والاستمرارية
تحليل سوسيوتاريخى

عبير عبد الرازق محمد عبد الرحيم عمرو
باحثة دكتوراة- قسم الاجتماع
كلية البنات ، جامعة عين شمس ، مصر
Abeeramre572@yahoo.com

أ.د /إعتماد محمد علام
أستـــاذ علـم الاجتمـــاع
كلية البنات – جامعة عين شمس
drallam960@yahoo.com

د. / أحمد على بيلى
أستاذ علم الاجتماع المساعد
كلية البنات – جامعة عين شمس

المستخلص:

تهدف الورقة البحثية إلى محاولة التعرف على أدوار الأحزاب السياسية فى المجتمع المصرى بين التغير والاستمرارية، وذلك من بداية نشأة الأحزاب قبل ثورة 1952م حتى الوقت الراهن، فقد يتباين الدور من مرحلة تاريخية لأخرى وفقًا للسياق المجتمعى، ومخرجات النظام السياسى. فمن أهم سمات الدور أنه متغير وذات ثبات نسبى، ومن ثم يدعم ذلك فكرة ظهور أدوار جديدة للأحزاب، من مرحلة زمنية لأخرى. ولهذا استعانت الورقة بأسلوب: التحليل السوسيوتاريخى للمعطيات التاريخية والأدبيات ذات الصلة سواء كان تراثًا نظريًا أو بحثيًا، وتم تقسيم الورقة لعدة عناصر وفقًا للمراحل التاريخية للتتبع التاريخى للأدوار.

وكشفت الورقة عن أن بداية نشأة الأحزاب السياسية فى المجتمع المصرى، ترجع للتنظيمات السياسية التى تكونت مع زيادة التدخل الأجنبى فى شئون مصر، خاصة فى عهد الخديوى توفيق، وهزيمة الثورة العرابية التى نتج عنها الاحتلال البريطانى عام 1882م، وقد ساعد ذلك على بروز الدور الوطنى للأحزاب فى بدايتها، وعكست ثورة 1919م قدرة الأحزاب على إثارة الرأى العام، وتعبئة الجماهير حول القضية الوطنية، ثم ظهر دور المشارك فى العملية السياسية خاصة بعد دستور 1923م، وتكوين وزارة سعد زغلول الأولى عام 1924م، وتعددت الأدوار الحزبية فى كل مرحلة تاريخية أخرى، خاصة بعد عودة الحياة الحزبية فى عهد الرئيس السادات، وصولاً للدور الاجتماعى (الخدمى – التنموى) الذى يعد أبرز الأدوار التى ظهرت على ساحة العمل الحزبى الآن، ويعد الدور الوطنى من الأدوار المستمرة للأحزاب إلا أنه كان تحت مسميات مختلفة فى كل حقبة.

الكلمات الدالة: الدور، الحزب السياسي، التغير.

مقدمة:

تعد الأحزاب السياسية أحد مؤسسات النظام السياسى المعبرة عن الرأى العام، والعاملة على تكوينه، فهى التى تتولى عملية تحويل الفكر الاجتماعى فى المجتمع وترجمته إلى سلوك سياسى، حينما تجعل منه برامج تطالب الحكومة بتنفيذها، فالأحزاب السياسية تؤدى دورًا مهمًا وأساسيًّا فى النظم الديموقراطية؛ حيث إن جوهر أى نظام ديموقراطى، هو نظامه الحزبى، وإن ممارسة الديموقراطية ترتبط بقوة الأحزاب السياسية، وفاعلية أنشطتها وأدوارها، فهى حلقة اتصال مهمة بين المواطنين والحكومة، بما تسمح بالتفاعل بينهما، بالإضافة إلى تنشيط الحياة السياسية. لذلك فإن تطوير الحياة الحزبية بما يحقق مزيدًا من تمثيل الأحزاب فى الحياة البرلمانية يمثل المفتاح الرئيسى لتطوير الممارسة الديموقراطية (على الدين هلال، 2010: 401).

وتعكس الأحزاب السياسية فى نشأتها: الظروف الاجتماعية، والفكرية، والسياسية، التى تقوم فى ظلها، وبالتالى تترك تلك الظروف بصماتها على شكل وتكوين تلك الأحزاب وتنظيمها وأدوارها، وقد انتهت العديد من الدراسات التى اتخذت الأحزاب السياسية موضوعًا لها، إلى أن عملية نشأة الأحزاب وتطورها التنظيمى وتحديد أهدافها وآليات عملها المناسبة التى ستمكنها من التعايش مع النظام السياسى، تتأثر بخصائص السياق السياسى والبيئة المحيطة بها، وما ينطوى عليها من فرص أو قيود (ناهد عز الدين، 2005: 82-98).

وقد تبين من خلال الاطلاع على التراث البحثى المتاح وذات الصلة بموضوع الدراسة – سواء كانت دراسات نظرية أم بحثية –، تنوع الدراسات التى تناولت الأحزاب السياسية المصرية؛ فهناك من تناولها من ناحية قانونية ودستورية ومدى تأثير ذلك على فاعليتها، كدراسة: "أشرف محمد عبدالله 2000"، و"أحمد محمود قناوى 2010" و"الشحات محمد خليل 2012"، فى حين تناولت دراسات أخرى العلاقة بين النظام السياسى والأحزاب السياسية، كدراسة: "جميل السعيد عبد الجواد 2013"، و"عثمان محمد عثمان 2015" و"منى صابر 2017"، وأخرى ركزت على دور حزب معين، تجاه بعض القضايا أو دراسة حزبين أو أكثر، والمقارنة بينهم، كدراسة: "غادة أحمد فتحى 2012"، و"إيهاب أحمد نجا 2013"، "إيمان بيومى 2015"، فعلى الرغم من كثرة تلك الدراسات، إلا أن دراسة أدوار الأحزاب السياسية بين التغير والاستمرارية فى ضوء تغير المنطلقات الإيديولوجية للنظام السياسى وتطور السياق المجتمعى، لم تحظ بقدر كبير من الاهتمام.

وبناءً على ذلك؛ **تمثل هدف البحث فى:** "التعرف على نشأة وتطور الأحزاب السياسية المصرية، وتحليل أدوارها، فى إطار التفاعل المتبادل بينها وبين النظام السياسى المصرى خلال الحقب التاريخية المختلفة".

ولمحاولة تحقيق هذا الهدف يسعى البحث إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

1- ما أبرز أدوار الأحزاب السياسية كما تعكسها المعطيات التاريخية خلال الحقب المختلفة؟
2- ما طبيعة العوامل التى تؤثر على فاعلية عمل الأحزاب السياسية؟
3- ما آليات تكيف الأحزاب مع مخرجات النظام السياسى؟ وما مدى إدراك الأحزاب للفرص السياسية التى تساعدها على القيام بأدوارها؟

وجدير بالذكر سيتم عرض التطور التاريخى للوقائع والأحداث السياسية التى تخدم البحث، من حيث السعى إلى تحديد أهم ملامح التطور السياسى، التى يمكن أن تساعدنا على فهم وتحليل التفاعلات

السياسية التى شهدتها كل فترة، والتى أدت فى النهاية إلى اختفاء تجربة حزبية وظهور تجربة حزبية بأدوار جديدة.

ولتحقيق ذلك يعتمد البحث على أسلوب: التحليل السوسيوتاريخى للمعطيات التاريخية المتاحة، والأدبيات ذات الصلة سواء كان ذلك تراثًا نظريًا أو بحثيًا، بالإضافة إلى الوثائق المرتبطة بتاريخ الأحزاب السياسية المصرية وواقعها المعاصر. وسوف يتم تناول كل حقبة فى ضوء السياق المجتمعى، مبرزًا فى كل فترة المنطلقات الأيديولوجية، وأهم ملامح النظام السياسى باعتباره البيئة التى تمارس من خلالها وبداخلها الأحزاب السياسية لأدوارها. وذلك خلال فترة ما قبل ثورة 1919م، وصولاً لأدوار الأحزاب السياسية بعد ثورتى 25 يناير2011م و30 يونيو2013م، حتى عام 2020م، وأى الأدوار كانت أكثر بروزًا خلال تلك الفترات.

وفى إطار ذلك، تم تقسيم الورقة لعدة محاور على النحو التالى نظرًا لاختلاف كل مرحلة عن الأخرى من حيث طبيعة النظام السياسى والمنطلقات الأيديولوجية، وهى:

أولاً: الجذور التاريخية للأحزاب السياسية (مرحلة ما قبل ثورة 1919).

ثانيًا: مرحلة التعددية الحزبية الأولى، والدور الوطنى للأحزاب (1919- 1952).

ثالثًا: مرحلة التنظيم السياسى الأحادى، وحل الأحزاب (1953- 1976).

رابعًا: مرحلة التعددية الحزبية الثانية، وضبابية دور الأحزاب (1977 - 2010).

خامسًا: مرحلة التعددية الحزبية الثالثة، ودور الأحزاب بين الانحسار والانتشار(2011 -2020).

وتختتم الورقة بتحليل بنائى تاريخى للنتائج: يتم فيه توضيح أدوار الأحزاب السياسية خلال كل فترة فى ضوء الخصوصية المجتمعية لبنية المجتمع المصرى، ومن ثم الإجابة على تساؤلات البحث. وقبل تناول كل مرحلة تاريخية من المراحل السابقة، تحاول الورقة توضيح المفاهيم الأساسية: الدور، والحزب السياسى.

1- مفهوم الدور: The Role

يتباين مفهوم الدور؛ نظرًا لتعدد اهتمامات العلوم الاجتماعية، ومنطلقاتها النظرية، ويمكن تعريف الدور وفقًا "لألموند" بأنه: سلوك الفرد القابل للملاحظة، والذى قد تؤثر عليه القواعد القانونية، ولكنها نادرًا ما تصنعه، ويشير أنه يجب ألا يتكون تحليل النظام السياسى من ملاحظة الأنماط الواقعية للسلوك والتفاعل على مدى فترة زمنية فقط، وإنما أيضًا على المقدرات الذاتية المتوطنة فى النظام السياسى ككل وفى أجزائه المختلفة (السيد عبد المطلب، 1981: 87).

ويعرف أيضًا بأنه: جملة من المواقف والسلوكيات السياسية التى تتخذها النخب السياسية المسئولة عن صناعة القرار داخل المؤسسة، حيث تقود هذه القرارات إلى رسم وتشكيل الدور، الذى تتبعه المؤسسة (عمر الحضرمى، 2013: 56-59).

وتأسيسًا على ما سبق؛ يتضح أن دور الحزب، هو: كل ما يقدم من ممارسات وأنشطة لدعم وخدمة المجتمع فى ضوء برامجه ومن خلال استغلاله للفرص التى يتيحها النظام السياسى ومن خلال الفرص التى يتيحها لنفسه. ويتغير الدور فى ضوء تطور السياق المجتمعى، وقد يبدو الدور وطنيًا أو اقتصاديًا أو سياسيًا وأحيانًا اجتماعيًا إلا أن الهدف العام هو خدمة المجتمع والوصول إلى السلطة.

2- مفهوم الحزب السياسى: Political Party

لا يوجد اتفاق فى الأدبيات بشأن تعريف الحزب الساسى؛ حيث تتعدد التعريفات بتعدد الأطر الفكرية، وكذلك بتعدد الجوانب التى يمكن من خلالها النظر إلى الأحزاب السياسية، فنجد مثلاً أن هناك تعريفات ركزت على مجموعة العناصر المهمة فى تكوين الأحزاب. حيث عرض "جوفانى سارتورى" ثلاثة عناصر رئيسة لابد من توافرها فى التنظيمات السياسية، حتى يمكن أن نطلق عليها حزبًا، وهى (بلقيس منصور، 2003: 6):

1- وجود تنظيم يتسم بالعمومية والاستمرار، وأن يكون له شبكة من الاتصالات بين مختلف المستويات، وأن يعيش بعد اختفاء مؤسسيه.
2- وجود برنامج يطرحه الحزب على المواطنين للحصول على تأييدهم.
3- رغبة الحزب فى الحصول على السلطة بمفرده، أو بالاشتراك مع الأحزاب الأخرى فى تشكيل الحكومة، سواء فى ظل تنافس انتخابى أو فى ظل غياب ذلك.

وهناك تعريفات أخرى ركزت على أهداف الحزب، ومنها: تعريف "أدموند بيرك" للحزب السياسى بأنه مجموعة من الأفراد المتحدين لغرض خدمة المصلحة العامة، وذلك على أساس مبادئ خاصة اتفقوا عليها، وعن طريق بذل أقصى جهد للوصول إلى أهدافهم (صلاح بيومى، 2011: 26)، فى حين يعرفه "ريموند كاتيل" بأنه جماعة منظمة من المواطنين يعملون كوحدة سياسية ويهدفون إلى السيطرة على الحكومة وتنفيذ خطط الحزب وسياسته العامة (أحمد عطية الله، 1980: 30).

ويعرف أيضًا بأنه: تنظيم لأشخاص يهتمون بضبط بناء القوة فى المجتمع، والتأثير عليه، والعمل من خلاله على نحو يرونه أنه ملائم لمصالحهم ولمصالح المجتمع (محمد عاطف غيث، 1990: 334).

وهو نظام دستورى ديموقراطى تنشأ المعارضة فى ظله، حيث تعد الأحزاب السياسية المتنفس للنظام الديموقراطى، ومن خلالها يتضح اتجاه الرأى العام، وأهم ما تتسم به الأحزاب المعارضة: الحرية التى قد تصل إلى نقد الحكومة (أحمد العمرى، 1985: 89).

ويتضح من خلال التعريفات السابقة؛ أن الحزب تنظيم سياسى، يسعى للوصول إلى السلطة أو الحكم أو الاحتفاظ به فى ضوء برنامج معين، وبهذا المعنى فلابد أن تتوافر للحزب ثلاثة مقومات أساسية، هى: (التنظيم – البرنامج - الهدف). وبناءً على ذلك؛ تتبنى الورقة تعريف الحزب بأنه: وجود تنظيم لديه القدرة على التكيف والاستمرارية، من خلال مجموعة من الأفراد، يؤمنون بأهداف سياسية وأيديولوجية مشتركة، وينظمون أنفسهم، بهدف الوصول إلى السلطة، وتحقيق برنامجهم على المستويين الوطنى والمحلى، وتنفيذ الأدوار المنوطة بهم بكفاءة واقتدار، فى ضوء الفرص المتاحة لهم، والتغلب على ما يعترضهم من مشكلات ومعوقات، ويمتد هذا التنظيم إلى المستوى المحلى مع وجود اتصالات داخلية بين الوحدات المركزية والقاعدية.

ولمعرفة نشأة الأحزاب السياسية فى المجتمع المصرى، وطبيعة أدوارها بين التغير والاستمرارية، فلابد من التعرف على خصوصية نشأتها، والمراحل التى مرت بها، وكيف تأثرت أدوارها فى كل مرحلة تاريخية فى إطار علاقتها بالنظام السياسى، فضلاً عن علاقتها بالقوى السياسية الأخرى فى المجتمع، ويمكن توضيح ذلك كما يلى:

أولاً: الجذور التاريخية للأحزاب السياسية (مرحلة ما قبل ثورة 1919):

ترجع نشأة الأحزاب السياسية فى مصر إلى العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، ففى هذه الفترة استخدمت كلمة الحزب بمعنى؛ تنظيم سياسى إلى جانب استعمالها التقليدى بمعنى جماعة أو طائفة، وتعود بداية التنظيمات السياسية فى مصر إلى الجمعيات السرية، التى يرجع تاريخ وجودها إلى الستينيات من القرن التاسع عشر، التى ضمت المشتغلين والمهتمين بقضايا الوطن، فمع تصاعد التدخل الأجنبى فى شئون مصر، وتدهور أحوال البلاد، ظهرت ثلاث قوى سياسية، تمثلت فى: ضباط الجيش، والطبقة المثقفة - التى تكونت خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، بفضل السياسات التحديثية التى اتبعها محمد على وأكمل خطاها الخديوى إسماعيل -، وأعضاء مجلس شورى النواب، وقد أخذت هذه القوى على عاتقها قيادة التيار القومى والحركة الوطنية، فأنشئت التنظيمات السياسية والجمعيات السرية؛ لتكون منفذاً لها.

1- التنظيمات السياسية والجمعيات الوطنية:

فى عام 1876م تكونت جمعية سرية بين ضباط الجيش، وذلك لوجود تمييز بين الضباط الأتراك والضباط المصريين الذين تم اعتقالهم بعد هزيمة الجيش فى حملة الحبشة، ويرجع تأسيس تلك الجمعية "للروبى" وانضم إليها الزعيم "أحمد عرابى" و"على فهمى" فيما بعد، ونشط "عرابى" فيها حتى أصبح الرئيس الفعلى لها، كما تكونت جمعية سرية فى إبريل 1879م، من كبار ملاك الأراضى عرفت باسم "جمعية حلوان"، ونتج عن الاتصال بين تنظيم الجيش و"جمعية حلوان" قيام تنظيم سياسى، عرف باسم "الحزب الوطنى"، وعرف أحيانًا أخرى "بالحزب الأهلى"، أو "حزب الفلاحين" بزعامة "أحمد عرابى" إلا أنه لم يأخذ شكل الحزب حينها(على الدين هلال، 1977: 58؛ عبد العظيم رمضان، 1998: 28).

وتعد جمعية "مصر الفتاة" التى تأسست عام 1879م، أى فى نفس العام الذى تشكلت فيه "جمعية حلوان" واحدة من الجمعيات التى كان للطبقة المثقفة دور كبير فى تكوينها، وعلى رأسهم "جمال الدين الأفغانى"، وعلى الرغم من أن جمعية "مصر الفتاة" لم تكن تحمل اسمًا سياسيًا، إلا أن لائحتها كانت تنم عن فكر سياسى مستنير، كما ظهرت "الجمعية الخيرية الإسلامية" التى بث من خلالها "عبد الله النديم" روح التحرر من الظلم والاستعباد وتسلط الأجانب. كذلك أسهم "محمد عبده" بنشاطه فى "جمعية المقاصد الخيرية" وفقًا لمنهجه التربوى والتعليمى فى نشاط المثقفين، كل هذا ساعد على تكوين فكر مستنير، ندد بالأوضاع المجتمعية آنذاك (لطيفة محمد سالم، 2009: 300).

وكان لتزايد التدخل الأجنبى فى شئون مصر، خاصة فى عهد الخديوى "توفيق" فضلاً عن تدهور أحوال الضباط، قيام الثورة العرابية التى طرحت أفكارًا جديدة، تنم عن الروح الوطنية، للتخلص من التدخل الأجنبى، إلا أنها لم تحقق أهدافها، وتم نفى زعمائها، وكل من كان يقوم بتهييج الشعب وإثارة الرأى العام؛ خاصة "جمال الدين الأفغانى" و"محمد عبده". وبعد هزيمة الثورة العرابية ووقوع مصر تحت قبضة الاحتلال البريطانى عام 1882م، لم تكن هناك أية مقاومة سياسية أو حركات مناهضة للبريطانيين فى مصر، وقد ساعد ذلك الانجليز فى قطع الطريق على الوطنيين؛ لتحقيق أهدافهم فى الاستقلال السياسى والدستور والبرلمان (ماريوس كامل ديب، 1987: 13-14).

وبعد حوالى عشر سنوات تقريبًا من التنديد بالاحتلال البريطانى، من خلال جمعية "العروة الوثقى"، - التى أسسها "جمال الدين الأفغانى"، والشيخ "محمد عبده" فى باريس عام 1884-، والمناداة بأن تكون حركة الجامعة الإسلامية تحت لواء السلطان العثمانى، جاءت سياسة "مصطفى كامل" على نفس

الأسس، وسعى للدول الأوروبية لمحاولة الضغط على الإنجليز للجلاء عن مصر، ولكنه لم يلبث طويلاً وخاب أمله فى أوروبا. فى حين اختلف موقف "أحمد لطفى السيد" عن "مصطفى كامل" حول القضية الوطنية، والاحتلال البريطانى، حيث طالب "أحمد لطفى السيد" باستقلال مصر عن الدولة العثمانية، وأن ينصب الخديوى "عباس" ملكًا على مصر، وأن يعترف الانجليز بذلك (جمال بدوى، 2003: 10-11).

2- أحداث وطنية وتغيرات اجتماعية:

وقد ساعدت مجموعة من الأحداث المهمة، التى وقعت فى العقد الأول من القرن العشرين زعماء الحركة الوطنية على تغيير سياساتهم نحو تدويل القضية الوطنية، وتمثل الحدث الأول فى: الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا عام 1904، الذى ترتب عليه زيادة اهتمام الزعامة الوطنية – كان يمثلها وقتذاك مصطفى كامل – فى محاولة تجميع المصريين حول ما سمى فى ذلك الوقت بالتيار الوطنى، بينما تمثل الحدث الثانى، فى: أزمة العقبة أو حادثة طابه عام 1906، وهى الأزمة التى وقعت بين كل من الدولة العثمانية وبريطانيا وكادت تصل للصدام العسكرى، فضلاً عن حادثة دنشواى، وقد قدمت تلك الأحداث فرصة كبيرة لمصطفى كامل، حيث استغلها لتكثيف حملته للتنديد بالاحتلال وسياساته القمعية، ولجوئه للدول الأوروبية مرة أخرى، والدعوة للقضية المصرية باسم الإنسانية وتحقيق العدالة، وكان لذلك أثر كبير فى التمهيد لتحول التيار الوطنى إلى الحزب الوطنى فعلاً لا اسمًا (يونان لبيب رزق، 1985: 19-21).

وعلى المنوال نفسه؛ كان هناك مجموعة من التغيرات الاجتماعية والفكرية، التى ساعدت على تزايد الاهتمام بالقضية الوطنية، كان أهمها دور طبقة كبار ومتوسطى الملاك. فقد ازداد دور الملاك (الذوات) الزراعيين المصريين بعد توقف الهجرة التركية إلى مصر نتيجة تقلص مشاركة الأتراك فى الإدارة المصرية. أما دور المثقفين (الأفندية) فقد ارتبط بتضاعف عدد المتعلمين فى المدارس الحكومية، الأمر الذى انعكس على اشتراكهم فى الوظائف الحكومية. بالإضافة إلى الطلاب الذين درس بعضهم فى أوروبا وتأثروا بالفكر الغربى، ومن ثم اتساع حركة الترجمة وانتشار الصحافة، ومحاولة المشاركة بدور أكبر فى الحكم، ومن هنا جاء تأسيسهم للأحزاب والانضمام إليها (هالة مصطفى، 2000: 106).

3- بداية تكوين الأحزاب:

يعد عام 1907 من الأعوام المهمة فى دراسة تطور الأحزاب السياسية، حتى أن بعض المؤرخين والباحثين فى مجال العلوم السياسية، يعتبره البداية الحقيقية لمولد الأحزاب السياسية، وقد ظهر فى ذلك الوقت ثلاثة تيارات للعمل الوطنى المصرى أدت أدوارًا مهمة فى الحياة السياسية المصرية، وذلك بعد أن قطعت شوطًا كبيرًا من الحركة الوطنية لمقاومة الاحتلال البريطانى:

التيار الأول: مثله مصطفى كامل وصحيفة اللواء، والذى تسمى بالحزب الوطنى، وبنى مواقفه السياسية على العداء للإنجليز، ومن ثم السعى بكل الوسائل للتخلص من الاحتلال، بما فى ذلك الاتفاق مع الخديوى ممثل الدولة العثمانية، حيث كان هذا التيار يدين بالولاء لها.

وتكون التيار الثانى من: مجموعة صغيرة ممن وقفوا على النقيض من التيار الأول، وأطلقوا على أنفسهم الحزب الوطنى الحر، وقد اتخذوا من جريدة المقطم الموالية للإنجليز منبرًا لهم.

أما التيار الثالث: فهو الذى ميز نفسه عن التيار الأول، واصفًا اياه بالتطرف، وذلك بسبب موالاته للدولة العثمانية، كما رفض التيار الثانى ورأى فيه الاستسلام للإنجليز، وبناءً عليه تبنى منهجًا وسطًا معتدلاً، ومثل هذا التيار صحيفة الجريدة، التى بدأت فى الصدور فى مارس 1907، ويعد هذا التيار هو

بداية ميلاد الحياة الحزبية بعد أن أعلن عن نفسه كحزب سياسى منظم هو: "حزب الأمة" فى سبتمبر 1907 (يونان لبيب رزق، 1985: 21-22).

وخلال فترة قصيرة من اعلان نشأة حزبى (الأمة والوطنى)، واعلان كل منهما عن مبادئه ورؤيته للحركة الوطنية، توالى ظهور أحزاب أخرى، منها: حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية، وحزب النبلاء الذى أنشئ نتيجة الصدام بين الحزب الوطنى والأرستقراطية التركية. هذا بجانب حزب الأحرار الذى بدأ نشاطه فى أغسطس 1910، وفى نفس العام تأسس الحزب الدستورى، والحزب الجمهورى، والحزب الاشتراكى المبارك، إلا أن تلك الأحزاب لم يكن لها دور يذكرولم تترك أية بصمات على العمل السياسى فى تلك الفترة، لا بالوجود الفعلى مثل الحزب الوطنى، ولا بالتأثير الفكرى مثل حزب الأمة الذى أدى دورًا مهمًا فى تاريخ الفكر المصرى؛ من حيث طرحه لمفهوم القومية المصرية، وضمه لعدد من الشخصيات البارزة التى كان لها دور أساسى فى الحركة الوطنية (إبراهيم أبو الغار، 1998: 190؛ على الدين هلال، 2006: 60).

وبعد تزايد عدد الأحزاب وقوة تأثير دورها الوطنى فى ذلك الوقت من خلال صحفها، التى ساعدت على إثارة الرأى العام، وتعبئة الجماهير ضد الاحتلال، فرض الإنجليز الأحكام العرفية لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث، كما فرضت الرقابة على الصحف، وصدر قانون بمنع التجمهر. ووقعت مصر تحت الحكم العسكرى البريطانى، وبدأت السلطة فى اضطهاد الوطنيين واعتقالهم ونفيهم بدون تحقيق أو محاكمة (جمال بدوى، 2003: 17).

وعلى الرغم من السياسات القمعية التى كانت تحد من دور الأحزاب السياسية فى التحرك، إلا أنه تزايد اهتمامها بمعالجة قضية الاحتلال البريطانى للبلاد، وقد شغلها ذلك عن أن يكون لها دور فى ممارسة السلطة على الرغم من تعدد أجنحة السلطة فى تلك المرحلة، فقد كان هناك السلطة (القانونية) يمثلها السلطان العثمانى، والسلطة (الشرعية) يجسدها الخديوى، وصولاً للسلطة (الفعلية) التى كان يمسك بزمامها المعتمد البريطانى فى مصر. بالإضافة إلى عدم مشاركتها فى المجالس النيابية التى ظهرت فى تلك الفترة، وعندما حاولت الأحزاب تكوين نشاط حزبى لها داخل السلطة التشريعية، اتجهت الحكومة إلى إلغاء مجلسى شورى القوانين والجمعية العمومية، وإحلال الجمعية التشريعية محلهما عام 1912، أما بالنسبة لمحاولة مشاركتها فى السلطة التنفيذية فكانت كافة الأبواب مغلقة أمامها (يونان لبيب رزق، 1995: 30-31).

وقبل وقوع الحرب العالمية الأولى ظهر عدد من التنظيمات والأحزاب السياسية. ويرجع سبب ظهورها فى هذه الفترة بالذات، إلى: تفكك الدولة العثمانية مع قيام اتجاهات فكرية وسياسية تطالب بتكوين الدولة القومية المستقلة عن الدائرة الإسلامية، فضلاً عن انقلاب موازين القوى لصالح الغرب، الأمر الذى مهد للعمل والنشاط السياسى المعادى للإسلام، كما أن الاستعمار كان يعد أن معركته الرئيسية فى تلك المرحلة هى تفكيك الوحدة الإسلامية، وعلى الرغم من ذلك لم تطرح الأحزاب فى برنامجها مهمة التوحيد الإسلامى كقاعدة للنضال ضد الاستعمار، بل طرحت الأحزاب - خاصة حزب الأمة - لمفهوم القومية المصرية (وليد نويهض، 1988: 143-144).

ومما سبق يتضح أن التنظيمات السياسية تعد البذور الجنينية لنشأة الأحزاب السياسية، - ولم يكن الباعث على قيامها انتخابيًا أو برلمانيًا كما ظهرت فى الدول الأوروبية -؛ فقد أخذت حركات المقاومة تنمو بنمو التدخل الأجنبى، وسيطرة الاحتلال البريطانى، وأخذت لها صورًا متعددة وأساليب مختلفة،

ومن ثم شهدت مصر تطور تنظيماتها السياسية عبر ثلاث مراحل: بدأت بجماعات الضغط، ثم ارتبطت بالحركة الوطنية ضد الاحتلال البريطانى، وانعكس ذلك على أحزابها السياسية من حيث تنظيمها وأيديولوجتيها وأدوارها، خاصة الحزب الوطنى، وحزب الأمة. فقد اتخذ كل منهما أسلوبًا منفردًا لدوره فى الدعوة للقضية الوطنية. وبناءً على ذلك؛ يمكن القول: أن أحزاب هذه المرحلة تميزت بعدة خصائص مثلت الملامح الأساسية لها، ومنها (صباح مصطفى المصرى، 2007: 72-74):

1- نشأتها الواقعية فلم تعتمد على نص دستورى أو قانون لقيامها.
2- ارتباطها بالصحف الكبيرة، فمن صحيفة المؤيد ظهر حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية المؤيد للخديو، ومن اللواء ظهر الحزب الوطنى، ومن الجريدة تكون حزب الأمة.
3- كانت قضية الاحتلال هى القضية المحورية لها، ومن ثم برز الدور الوطنى للأحزاب عن غيره من الأدوار.
4- افتقادها للتنظيم، وارتباط بعضها بأشخاص معينة، لذلك لم تتمكن من الاستمرار لمدة طويلة، مثل: الحزب الوطنى الحر.
5- انقسامها لأحزاب أغلبية وأحزاب أقلية، فقد اكتسب الحزب الوطنى شعبية كبيرة نظرًا لموقفه من الاحتلال البريطانى، فضلاً عن قدرته على تحريك الجماهير.
6- علاقتها المحدودة بالبرلمان؛ فإذا كانت شاركت بصورة طفيفة فى السلطة التشريعية، إلا أن كافة الأبواب كانت مغلقة أمامها للمشاركة فى السلطة التنفيذية.

ثانيًا: مرحلة التعددية الحزبية الأولى، والدور الوطنى للأحزاب (1919-1952):

شهدت الفترة (1919-1952) ازدهار الحياة الحزبية فى مصر - بعد ركودها نتيجة الحرب العالمية الأولى -، وتزايدت فعاليتها وقدرتها على الاستمرار فى أداء أدوارها على المستويين الداخلى والخارجى، خاصة الدور الوطنى، وإثارة الرأى العام، واتسمت هذه الفترة بأنها؛ أكثر نضجًا عن سابقتها من الناحية السياسية، كما اتسمت بالتنوع الفكرى الذى كانت ثورة 1919 بدايته، ويمكن القول: أن الظروف التى عاشتها مصر إبان الحرب العالمية الأولى تعد بمثابة مقدمات لهذه الثورة، ويمكن توضيح ذلك كما يلى:

1- مقدمات ثورة 1919 وبداية نمو الحياة الحزبية:

تعددت الأسباب التى عجلت بقيام ثورة 1919 فمنها السياسية، والاقتصادية وغيرها، فمن الناحية السياسية تم اعلان الحماية البريطانية على مصر مع بداية الحرب العالمية الأولى، والإعلان بأن الحقوق التى كانت للدولة العثمانية وللخديوى السابق على مصر –"عباس حلمى الثانى" الذى تم عزله واختيار الأمير "حسين كامل" سلطانًا على مصر فى نهاية عام 1914- سقطت عنهما وآلت إلى ملك بريطانيا العظمى. ومع تشكيل أول وزارة فى ظل الحماية البريطانية بقيادة "حسين رشدى"، تم إلغاء منصب وزارة الخارجية، وتم تأجيل اجتماعات الجمعية التشريعية عدة مرات إلى أن أحلت فى عام 1915. ومع مرض السلطان "حسين" تم تعيين الأمير "أحمد فؤاد" سلطانًا على مصر فى اكتوبر 1917، إلا أن لندن وقفت أمام رغباته خاصة عند تشكيل الوزارة، ومن ثم توترت العلاقات بينهما حتى نهاية الحرب.

ومن ناحية الأوضاع الاقتصادية، التى شكلت هى الأخرى أساسًا لتحريك المصريين للثورة: سوء أحوال البنوك، اضطراب الأسواق المصرية، انخفاض أسعار الذهب، وقوف الحركة التجارية، التضخم

المالى وانخفاض القيمة الشرائية للوحدة النقدية، انخفاض أسعار القطن؛ فقد أصيبت مصر بخسارة كبيرة عام 1918 عندما احتكرت بريطانيا محصول القطن، وبطبيعة الحال أثرت هذه الأوضاع على المصريين، خاصة كبار ملاك الأراضى، الأمر الذى جعلهم يسخطون على الإنجليز. فضلاً عن الاستغناء عن كثير من الموظفين الذين شغلوا الوظائف فى الإدارة الإنجليزية، ولم يتم دفع مرتبات بعضهم، فى الوقت الذى زادت فيه مرتبات الأجانب. وعليه؛ امتلأت المقاهى بالمثقفين والموظفين والعمال الذين ساءت أحوالهم المعيشية - رغم قانون التجمهر- مرددين شعاراتهم ضد الإنجليز (عبد العظيم رمضان، 1998: 20-21).

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى وصدور مبادئ ولسون فى حق تقرير المصير عام 1918، ثم التصريح الأنجلو فرنسى بشأن إنصاف الشعوب العربية، التى كانت تخضع للدولة العثمانية، فضلاً عن نهضة الوعى القومى للشعب المصرى، كل ذلك ساعد على تحفيز المصريين ومحاولتهم استرجاع حقوقهم، ومن ثم تألف الوفد المصرى بقيادة سعد زغلول ورفقائه لحضور مؤتمر الصلح بباريس - وقد مثل كل من أعضاء الحزب الوطنى وحزب الأمة فى الجمعية التشريعية للوفد -، ثم توالت الأحداث وتفجرت ثورة 1919 على إثر نفى سعد زغلول ورفقائه من أعضاء الوفد المصرى (لطيفة محمد سالم، 2010: 27-28).

ولذلك تعد ثورة 1919 علامة بارزة ليس فقط فى تاريخ الحركة الوطنية، وإنما امتدت تأثيراتها إلى مجمل الحياة السياسية والحزبية أيضًا، حيث زادت تأثيراتها ما خلفته الثورة العرابية، فقد اتسمت ثورة 1919 بكونها ثورة شعبية تعبر عن الجماهير العريضة فى البلاد، وهو ما جعلها ترتبط بميلاد الحركات والتنظيمات المعبرة عنها، وكانت الأحزاب تجسيدًا لهذه التنظيمات خاصة حزب الوفد الذى جاءت تسميته بهذا الاسم اشارة للوفد المصرى الذى تألف فى نوفمبر 1918 عن طريق الوكالة الشعبية لسعد زغلول وذلك للمطالبة باستقلال مصر، وبرز دوره من خلال قدرته على تعبئة الجماهير حوله، حتى أصبح يمثل الحركة الوطنية المصرية كتجمع وطنى، أكثر منه كحزب سياسى، ولذلك فإن تحوله إلى حزب سياسى استغرق أكثر من خمس سنوات بعد ثورة 1919(محمد على محمد، 1990: 325-329).

2- انجازات ثورة 1919:

يمكن تحديد أهم انجازات ثورة 1919 أنها: رسخت الوحدة الوطنية المصرية بين المسلمين والأقباط، فكانت خطب الأقباط تتم على منابر المساجد، وخطب المشايخ المسلمين أمام مذابح الكنائس، ومن أهم ما أتاحته الثورة، الفرصة لخروج المرأة المصرية إلى ميدان العمل السياسى، والمشاركة فى النشاط العام والمظاهرات، واقتصاديًا؛ عبرت الثورة عن النشاط المتزايد للطبقة الرأسمالية، وأوجدت شعورًا وطنيًا اقتصاديًا تمثل فى إنشاء بنك مصر 1920، ومن الناحية السياسية: أدت إلى إلغاء الحماية البريطانية على مصر، واصدار تصريح 28 فبراير 1922 الذى اعترفت فيه بريطانيا باستقلال مصر من الناحية القانونية، فضلاً عن صدور دستور 1923 الذى مثل مرحلة مهمة فى التطور الدستورى والسياسى لمصر، فقد نقل نظام الحكم فيها من الحكم المطلق إلى مرحلة الحكومة الدستورية والحكم الملكى المقيد، ومن ثم انتقال مصر من الدولة التابعة إلى الدولة المستقلة قانونًا، والتأكيد على مفهوم الدولة القانونية التى تقوم على توزيع السلطات العامة بين: الملك، الوزارة، والبرلمان (محمد محمد عمارة، 2003: 137-140؛ على الدين هلال، 2006: 86-89).

وبالرغم من عدم نص دستور 1923 على حق إنشاء الأحزاب السياسية صراحة، إلا أنه تضمن عدة مبادئ اعتبرها المصريون بمثابة الأساس القانونى حول تكوين الأحزاب السياسية، خاصة المواد التى أعطت حق تكوين الجمعيات، وحق الاجتماع، وحرية الرأى، والمذهب الفردى – الذى يقوم على الحريات الفردية وعدم تدخل النظام السياسى للحد من هذه الحريات، وهنا ظهر مفهوم الدولة الحارسة - بالإضافة إلى مبدأ سيادة الأمة (صباح مصطفى المصرى، 2007: 77-78).

وعلى هذا الأساس تعددت الأحزاب السياسية، دون أن تخضع لأية قيود فى مباشرة أنشطتها وأدوارها، إلا أن العلاقة بين النظام السياسى والأحزاب السياسية شهدت تطورات مهمة اتسمت بالصراع بين الوفد والعرش حول الدستور، خاصة وأن دستور 1923م تعرض للعديد من الأزمات والمخالفات الدستورية، التى وصلت إلى حد وقف العمل به، وصدور دستور آخر محله وهو دستور 1930م. ولكن نضال الشعب المصرى (الشعب والأحزاب السياسية) ساهم فى اعادة العمل بدستور 1923م، ومن الفرص التى ساعدت الأحزاب فى نضالها نمو الطبقة العاملة المصرية، خاصة وأن حزب الوفد حاول أن يستقطبها لصفه، وتطور دور النقابات المهنية والعمالية، فضلاً عن بروز حركات الاحتجاج الاجتماعى (على الدين هلال، 2010: 19).

ومع تزايد فاعلية الأحزاب السياسية بعد دستور 1923م، ظهر عددًا من الأحزاب كانت تسمى بالأحزاب الملكية، وذلك بهدف ضرب الأحزاب الأخرى، وبصفة خاصة حزب الوفد الذى تحول إلى حزب بالمعنى الذى انتخب به فى أول انتخابات برلمانية فى ظل دستور 1923م، ومن ثم بدأ يبرز دورهكمشارك فى السلطة، حيث كانت الوزارات والنواب والبرلمان من الأحزاب السياسية، خاصة حزب الوفد ابتداءً من وزارة سعد زغلول الأولى سنة 1924م وحتى وزارة النحاس الأخيرة عام 1950م (محمد على محمد، 1990: 321-329).

ولكن الممارسات والأدوار الحزبية فى الفترة (1923-1952) أبرزت فى جانب كبير منها قدرًا من التناقض بين المبادئ المعلنة والسياسات العملية، بين الدعوة للديموقراطية وإمكانية انتهاك قواعدها بهدف الوصول إلى الحكم، ومن ثم ظهر دور الأحزاب كجماعات مصلحة والصراع للوصول إلى الحكم، وهذا ما أظهر بدوره العديد من الانشقاقات الحزبية التى خرجت من عباءة الوفد لتكون أحزاب أخرى، منها: الأحرار الدستوريين 1922برئاسة عدلى يكن، والهيئة السعدية 1938بزعامة أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى، والكتلة الوفدية 1942 بقيادة مكرم عبيد. ولكن لا يمكن إنكار أن تلك الفترة قد تركت بصماتها على الحياة السياسية المصرية بطرحها قيمًا سياسية رئيسية، أبرزها: تكريس مفهوم الوحدة الوطنية المصرية وإقرار الحريات العامة من خلال تزعم الوفد صدارة الحركة الوطنية والصراع من أجل الديموقراطية (أمانى قنديل، 1991: 8-9).

ولهذا؛ يمكن القول: أنه كان للأحزاب السياسية عدة ملامح قبل معاهدة 1936م، هى: المنافسة السياسية بين عدد من الأحزاب للوصول إلى السلطة، إلا أن هذه المنافسة تميزت بعدم التوازن بين حزب كبير – وهو الوفد – وعدد من الأحزاب الصغيرة، فضلاً عن غياب البرامج والسياسات الاجتماعية للأحزاب بصفة عامة، وهذا ما يفسره البعض بالانشغال المستمر بالدور الوطنى وبقضية الكفاح الوطنى ضد الإنجليز، والسعى للحصول على الاستقلال وحفظ دستور البلاد. وقد اجتمع حول ذلك الهدف حزب الوفد من ناحية (حزب الأغلبية) وأحزاب الأقلية من ناحية أخرى (الأحرار الدستوريين، الحزب الوطنى، الاتحاد، الشعب، الكتلة الوفدية، والسعديون)، كما هيمنت السلطة التنفيذية على المجالس النيابية؛ فمتابعة

التطور السياسى خلال تلك المرحلة يتضح أن الحكومة هى التى حددت شكل وطبيعة البرلمان، وليس العكس كما هو السائد فى النظم البرلمانية، فضلاً عن أن القيادة السياسية لتلك الأحزاب عكست مصالح طبقة كبار ملاك الأراضى والمصالح الرأسمالية الصناعية أكثر منها مصالح المجتمع.

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية تعرضت بعض الملامح السابقة للتغيير، مع ظهور عدد من حركات وتنظيمات الرفض الاجتماعى والسياسى، خاصة مع حرب فلسطين 1948م (الإخوان المسلمون، مصر الفتاة، والحركات الاشتراكية والشيوعية). فقد قامت تلك التنظيمات بطرح مشاكل المواطنين، وتقديم الخدمات لهم، وارتبط بذلك نمو جناح تقدمى داخل حزب الوفد نفسه، وذلك للتعبير عن المصالح الاجتماعية والاقتصادية، التى تعكس جماهير المواطنين، وهذا ساعد على ظهور الدور الاجتماعى للأحزاب، خاصة بعد قيام التنظيمات التى ظهرت بهذا الدور بعيدًا عن الأحزاب، فى حين كان الدور الأكثر بروزًا فى تلك الفترة لحزب الوفد هو الدور المشارك فى السلطة.

وبناءً على ما سبق؛ يتضح أن التجربة الحزبية (1919-1952) تميزت؛ بفترة أطول قياسًا بالتجربة الأولى - التى لم تتجاوز 8 سنوات من 1907 وحتى قيام الحرب العالمية الأولى 1914 - حيث استمرت لأكثر من ثلاثة عقود حتى ثورة 1952م، وكان الوفد أكبر أحزاب هذه المرحلة وأكثرها ارتباطًا بثورة 1919 بحكم نشأته فى سياقها، الأمر الذى ساعده على التفاف الجماهير حوله، وبعد تشكيله الوزارة عام 1924 برز للحزب دور المشارك فى العملية السياسية. وعلى الرغم من ذلك إلا أنه كانت هناك بعض العيوب التى أساءت إلى الأحزاب فى تلك المرحلة، خاصة تفاقم أزمة الانشقاقات الحزبية والتى قد لا يوجد ما يبررها فى بعض الأحيان، سوى ضعف الحوار أو انعدامه فى فترات أخرى، والعجز عن التوافق فى الآراء وغلبة نزعة الاقصاء والتهميش (زين العابدين حمزاوى، 2007: 110).

ثالثًا: مرحلة التنظيمات السياسية الأحادية، وحل الأحزاب (1952-1976):

1- صدام الأحزاب السياسية مع مجلس قيادة الثورة (1952-1953):

لقد تحدد توجه النظام السياسى نحو التنظيم الأحادى، نظرًا للظروف التاريخية التى ارتبطت بحركة الجيش أو ما سمى "بالحركة المباركة" فى 23 يوليو 1952. وكانت هذه الحركة لم تمثل تنظيمًا أيديولوجيًا موحدًا، ولم تكن هناك عقيدة سياسية واحدة تربط بين القائمين عليها، سوى المبادئ الستة للثورة، التى تبلورت فيما بعد، ومن ثم انعكست طبيعة الظروف التاريخية على رؤية قيادات الثورة فيما يخص التنظيم السياسى. وقد أدى ذلك فى السنوات الأولى للثورة – الفترة الانتقالية برئاسة محمد نجيب – إلى عدد من التصفيات داخل مجلس قيادة الثورة، ثم التصادم مع التيار الرئيسى للحركة الوطنية فى ذلك الوقت، خاصة الوفد وحركة الإخوان المسلمين (أمانى قنديل، 1991: 10-11).

وعليه؛ تغيرت العلاقة بين النظام السياسى والأحزاب لصالح الأول، الذى سعى إلى اختراق مختلف التنظيمات الاجتماعية والسيطرة عليها، فى اطار سياسى جديد اتسم بوجود تنظيم سياسى أحادى، فقد دخلت قيادة ثورة 1952 فى مرحلة تثبيت سلطتها فى مواجهة مع الأحزاب السياسية، ولذلك اتخذت السلطة اجراءات متتالية ضد الأحزاب السياسية التى كانت قائمة. وبدأت تلك الاجراءات بمطالبة الثورة للأحزاب السياسية بتطهير صفوفها، وطالبتها كذلك بوضع برامج محددة وواضحة تعلن على الشعب ليكون على معرفة بها، وأعقب ذلك أول قانون عرفته مصر بشأن تنظيم الأحزاب السياسية وهو القانون رقم 179 الصادر فى 9 سبتمبر 1952. وبموجب هذا القرار تم الزام الأحزاب بإخطار وزير الداخلية

بأنظمتها الداخلية وأعضائها المؤسسين ومواردها المالية بما فى ذلك الأحزاب التى كانت قائمة (عصام عبد الوهاب، 2005: 152؛ صباح مصطفى المصرى، 2007: 85).

وبالفعل حاولت الأحزاب التى كانت قائمة أن تكيف نفسها مع النظام الجديد، والقيود التى فرضت على الحياة السياسية والحزبية، وانصاعت الأحزاب لهذا القرار ومنها ما قدم برنامجه، خاصة حزب الوفد، ومنها ما دب الخلاف داخلها، الأمر الذى كشف عن الفساد داخل الأحزاب وعدم قدرتها على اكمال مسيرتها. إلا أن سرعان ما صدر قرار بإلغاء دستور 1923م وحل الأحزاب السياسية بقانون رقم 37 لسنة 1953م، ومنع أعضاء هذه الأحزاب والمنتميين إليها من القيام بأى نشاط حزبى، كما تم حظر تكوين أحزاب سياسية جديدة (هالة مصطفى، 2000: 114-115؛ طارق البشرى ، 2011: 54).

2- حل الأحزاب السياسية ونشأة التنظيمات الأحادية:

بدأت قيادة الثورة فى تأسيس تنظيماتها السياسية التى لم تأخذ طابعًا حزبيًا كالذى تتسم به نظم الحزب الواحد، وإنما أقرب إلى هيئة سياسية عامة وذلك لملء الفراغ الذى نتج عن إلغاء الأحزاب. وانطبق ذلك على أول تنظيم سياسى فى عهد الثورة وهو تنظيم هيئة التحرير الذى تم اعلانه فى يناير 1953. فقد قام عبد الناصر بتعبئة قاعدة واسعة ضمت فئات من جميع الطبقات ونظمها فى تنظيم واحد، وظل هذا التنظيم تابعًا للحكومة دون أن يطور لنفسه استقلالاً ذاتيًا، وكان شعار هيئة التحرير "كلنا هيئة التحرير" يعبر عن نظرة قيادة الثورة لدور التنظيم السياسى فى تلك الفترة، وهو دور يؤدى بعض وظائف الحزب الواحد وخاصة الوظائف التوحيدية والتنموية وتعبئة الجماهير فى تنظيم واحد. وجاء فى بيان للهيئة بأنها ليست حزبًا ولا جمعية ولا ناديًا، بل هى مصر كلها (ريموند هيبوش، 1989: 616؛ هالة مصطفى، 2000: 115).

ومنذ عام 1956م اتسم النظام السياسى بمركزية شديدة للسلطة، واستمد النظام قدرًا كبيرًا من شرعيته من شخص الرئيس عبد الناصر، وغابت المنافسة السياسية منذ قانون حل الأحزاب وتأسيس تنظيم هيئة التحرير، ومن ثم احلال الدولة وجهازها الإدارى محل الأحزاب فى اداء أدوارها، فكان جهاز إدارة الدولة يقوم بمعرفة اتجاهات الرأى العام، وصدى السياسات المتبعة واحتياجات الناس، وتقوم أجهزة الإعلام والصحافة بالدعوة والترويج والتسويق للسياسات المتبعة، أما عن صنع السياسات واتخاذ القرارات فكانت من أدوار رئاسة الجمهورية وما بها من أجهزة بحث وتقدير، ومن ثم لم يكن هناك حاجة لوجود أحزاب تقوم بهذه الأدوار (طارق البشرى، 2011: 58-59):.

واستمر تنظيم هيئة التحرير حتى 2 ديسمبر 1957 حيث تم الغائه بعد عدة شهور من قيام التنظيم السياسى الثانى فى عهد الثورة، وهو تنظيم الاتحاد القومى. وقد تشكلت أول لجنة تنفيذية للاتحاد القومى فى 29مايو 1957م بقرار من رئيس الجمهورية، وحرصت هذه اللجنة على نفى أى طابع حكومى لها، واستهدفت التعبئة ضد النظام الحزبى، حيث قامت أيديولوجيتها على أن الأحزاب تؤدى إلى تفرقة الأمة، إلا أن هذا التنظيم طرأ عليه تغير عقب انهاء الوحدة المصرية السورية فى 28 سبتمبر 1961م. واستخلص الرئيس عبد الناصر من تلك التجربة أنه لم تكن هناك معايير للتنظيم الواحد خاصة على صعيد الأفكار أو ما يطلق عليه الأيديولوجيا، وبناءً عليه صدر الميثاق الوطنى فى يوليو 1962 وحدد أسس تطور المجتمع وقواه الأساسية أو ما أطلق عليه قوى الشعب العامل (الفلاحون، العمال، الجنود، المثقفون، والرأسمالية الوطنية) فى مواجهة القوى الرجعية. واقتضت تلك التطورات مرحلة جديدة

للتنظيم السياسى الأحادى، ومن الضرورى أن يكون هذا التنظيم أكثر تحديدًا ولا يبقى بالشكل الذى كان عليه الاتحاد القومى (مايسة الجمل، 1998: 50-51).

وفى أعقاب إقرار الميثاق الوطنى صدر قانون الاتحاد الاشتراكى العربى، ليحدد طبيعة هذا الاتحاد باعتباره الطليعة الاشتراكية، التى تقود قوى الشعب، وليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لإمكانيات الثورة والتعبير عن ارادتها. إلا أن التناقضات التى انطوى عليها الاتحاد الاشتراكى، فضلاً عن عدم قدرته فى استيعاب وجهات النظر المختلفة، نظرًا لقيامه على الرأى الواحد والقرارات التى لا تمثل رغبات الجماهير، عرقلت من قدرته على القيام بدوره كتنظيم سياسى يحاول أن يكسب الجماهير ويعمل على تعبئتها، وعلى الرغم من استمرار الاتحاد الاشتراكى كتنظيم يضم قوى الشعب إلا أنه تعرض لأزمات عديدة خاصة بعد هزيمة 1967م (محمد على محمد، 1990: 335).

وعليه؛ فقد أدت هزيمة 1967 دورًا مهمًا فى التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التى شهدها المجتمع المصرى خلال السنوات اللاحقة، الأمر الذى أدى إلى أخذ النظام السياسى خطوات سريعة نحو التغيير؛ لقبول التعدد فى الآراء كمحاولة لتهدئة الشعب. فعلى المستوى السياسى: أضعفت الهزيمة نظام عبد الناصر، ومن ثم اتجه الرئيس لمحاولة التوفيق بين كل الاتجاهات والقوى السياسية للتفرغ لمهمة بناء الجيش؛ فقد تلا الهزيمة قيام حركة سياسية خارج الإطار المؤسسى للنظام، كانت تدعو إلى توسيع الحقوق الديموقراطية، والسماح للتيارات السياسية المختلفة التعبير عن ذاتها، إضافة إلى احتجاجات الجماهير والطلاب فى 1968م، وقد أدت هذه الاحتجاجات إلى اصدار بيان 30 مارس 1968م، الذى دعا فيه عبد الناصر إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة، وبداية التفكير فى ادخال تيارات تمثل المعارضة فى الاتحاد الاشتراكى، إلا أنه أعطى الأولوية للتفكير فى اعادة بناء الجيش. أما على المستوى الاقتصادى: فقد تأثر سلبًا حيث انخفضت مؤشرات التنمية، وتعثرت عملية النمو، وارتفع الدين الخارجى، وتوجه جزء كبير من الانفاق الحكومى إلى المجال العسكرى، الأمر الذى أدى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية (شريف طلعت السعيد، 2001: 10-11؛ عصام عبد الوهاب، 2005: 153).

ويتضح مما سبق أنه منذ قيام ثورة 23 يوليو 1952م تتابعت تنظيمات سياسية ثلاثة، أولها: هيئة التحرير التى أنشئت فى يناير 1953م، وثانيها: الاتحاد القومى الذى نصت على وجوده المادة 192 من دستور 1956م، وثالثها: الاتحاد الاشتراكى العربى منذ عام 1962م، وعلى الرغم من وجود وظائف وأدوار أساسية يجب أن يؤديها التنظيم السياسى أيًا كان سواء تمثل فى تعددية حزبية أو تنظيم أحادى، إلا أن غياب تلك الأدوار كان سمة أساسية لتلك التنظيمات، خاصة من حيث توفير قنوات اتصال فعالة بين المواطنين والسلطة، والإسهام فى عملية التنشئة السياسية. وقد يرجع ذلك لافتقاد تلك التنظيمات للبرامج الواضحة، فضلاً عن تحول تنظيم الضباط الأحرار الذى قام بالثورة إلى جهاز مجلس قيادة الثورة، الذى عمل على استرداد جهاز الدولة لدوره الوطنى من حيث حماية الوطن من مخاطر الخارج وحراسة أمنه القومى، الأمر الذى أضعف فكرة وجود أحزاب تقوم بذلك الدور، واختلاط العلاقات الشخصية بالعلاقات السياسية، ومن ثم أصبح الولاء للأشخاص وليس للتنظيم، وتحول التنظيم إلى أحد أجهزة الدولة (على الدين هلال، 1986: 33-37؛ أمانى قنديل، 1991: 10-11؛ طارق البشرى، 2011: 57)

وبناءً عليه؛ فإن الممارسات التى اتبعها التنظيم السياسى الأحادى، والتى استمرت أكثر من عقدين أثرت فى واقع الأمر على أجهزة الدولة، فقد أفرزت رؤية خاصة لأجهزة الدولة فى علاقتها بالتنظيمات السياسية؛ دفعتها للتخلى عن حيادها لصالح الدولة، وكان لها تداعياتها لهيمنة السلطة التنفيذية

على السلطة التشريعية التى تمثل الشعب، وهذا ما أدى بخروج الشعب على القيادة السياسية بعد هزيمة يونيو 1967م، وتوالى الحركات الاحتجاجية من الطلاب عام 1968م، فضلاً عن فئات الشعب الأخرى، الأمر الذى أدى إلى اعادة النظر فى التنظيم السياسى ومحاولة احداث تغييرات بداخله لمحاولة إرضاء فئات الشعب، ولكن لم يتحقق ذلك نظرًا لوفاة عبد الناصر فى 28 سبتمبر عام 1970م.

خامسًا: مرحلة التعددية الحزبية الثانية، وضبابية دور الأحزاب (1977- 2010):

1- إرهاصات العودة إلى التعددية الحزبية:

لقد خضع المجتمع المصرى لتحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية جديدة مع بداية حكم السادات، حيث بدأت هذه التحولات فى ظل توجهات أيديولوجية جديدة طرحت نموذجًا جديدًا للتنمية، وقد شملت هذه التحولات مجموعة من القرارات والقوانين من أبرزها اعلان الدستور الدائم، ومن ثم طرح شعارى "سيادة القانون" و "دولة المؤسسات"، وقد واكب ذلك عدة قرارات أخرى منها القانون 65 لسنة 1971 الخاص باستثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة، وإلغاء القيود الواردة فى قانون حظر مباشرة الحقوق السياسية لبعض الفئات فى 1963 (شريف طلعت السعيد، 2001: 11-12؛ مروة نظير، 2014: 60-61).

وفى الوقت نفسه؛ رسم دستور 1971م خريطة توزيع السلطة وفق دستور 1964م السابق عليه من حيث الملامح الرئيسة لنظام الحكم، وكان نص المادة الخامسة منه: "أن الاتحاد الاشتراكى العربى يعد تنظيمًا شعبيًّا سياسيًّا وحيدًا"، ومن ثم ظل الاتحاد الاشتراكى العربى هو التنظيم السياسى الوحيد فى مصر، إلا أنه فى أعقاب نصر أكتوبر 1973م، ومع تسارع التحولات المجتمعية اتجه النظام السياسى إلى احداث تغيرات أساسية فى توجهاته وسياساته، فأصدر السادات ورقة أكتوبر 1974م التى أقر فيها مفهوم التنظيم السياسى الواحد، وأن هذا التنظيم لبلورة الاتجاهات التى تعبر عما تريده القاعدة الشعبية (طارق البشرى، 2011: 59-60).

وقد تضمنت ورقة أكتوبر 1974م أيضًا تبنى النظام السياسى المصرى سياسة الانفتاح الاقتصادى بدلاً من الاقتصاد القائم على التخطيط المركزى والدور البارز للدولة فى إدارة العملية الانتاجية، وبداية العلاقات وتوطيدها مع الولايات المتحدة الأمريكية، كل هذه التحولات مهدت لإجراء تحولات سياسية جذرية على الصعيدين الداخلى والخارجى.

2- تجربة "المنابر" كمرحلة انتقالية من الأحادية إلى التعددية السياسية:

وفى أعقاب الفترة التى أصدر الرئيس السادات فيها ورقة أكتوبر وحتى انعقاد المؤتمر القومى الثالث للاتحاد الاشتراكى العربى، دار حوار وجدل داخل تنظيم الاتحاد الاشتراكى وخارجه، انتهى إلى تقرير أعدته اللجنة التى كلفها الرئيس بتطوير الاتحاد الاشتراكى، وكان مقررها "الدكتور رفعت المحجوب" وأكد التقرير على تمسك العمال والفلاحين والشباب والتنظيم النسائى بالاتحاد الاشتراكى باعتباره ممثلاً للوحدة الوطنية، فى حين كان الاتجاه الغالب داخل اتحاد المثقفين ورجال الفكر والصحافة والنقابات المهنية يؤيد التعددية الحزبية. وقد أسفرت مناقشات هذه اللجنة عن اتجاه الأغلبية نحو تطوير الاتحاد الاشتراكى من خلال إقامة المنابر بداخله، واتجاه الأقلية نحو تأييد الأحزاب السياسية (أمانى قنديل، 1991: 12-13).

وفى النهاية حسم الرئيس السادات هذا الجدال بإعلانه قيام ثلاثة منابر فقط (بدلاً من 40 منبرًا تقدمت بطلب عبرت فى مجملها عن كل تيارات العمل السياسى) تمثل اليمين والوسط واليسار داخل

الاتحاد الاشتراكى، وكان هذا تمهيدًا للقضاء على تنظيم الاتحاد الاشتراكى، وفى عام 1976 أعلن السادات بمبادرة منه أثناء افتتاح جلسات مجلس الشعب الجديد فى 11نوفمبر 1976 تحويل المنابر الثلاثة إلى أحزاب سياسية، فأصبح فى اليمين (حزب الأحرار الاشتراكيين)، وفى الوسط (حزب مصر العربى الاشتراكى)، وفى اليسار (حزب التجمع التقدمى الوحدوى) (Hanna Fakery, 1990: 9) مايسة الجمل، 1998: 96-97؛ عصام عبد الوهاب، 2005: 154).

ويتضح مما سبق أن التحول إلى التعددية الحزبية جاء بقرار رئاسى وليس نتيجة رغبة شعبية أو تفاعلات اجتماعية أو ثقافية أفرزت الأحزاب التى أنشأت فى تلك الفترة. ولم تتطور بنية تلك الأحزاب كمؤسسات سياسية جماهيرية منتظمة ومستقلة، ولذلك فإن تأثير أدوارها فى المجتمع والنظام السياسى كان محدودًا للغاية خاصة وأن السلطة التنفيذية كانت تسيطر على السلطة التشريعية فى ذلك الوقت.

3- تقييد دور الأحزاب (1977-1981):-

أراد السادات منذ البداية أن تكون الأحزاب مجرد واجهة ديموقراطية، وألا تتعدى الدور المرسوم لها بالمشاركة فى سياسات الدولة. وفى رأى البعض كان السادات يعتبر نفسه "الدولة والقانون". ويمكن القول: أنه خلال الفترة من 1977-1981شهد المجتمع المصرى ونظامه السياسى العديد من التحديات؛ حيث واجه النظام عدة مطالب من جانب المعارضة للمشاركة فى الحياة السياسية، إلا أن الدولة اتخذت موقفًا متصلبًا إزاء مطالب المشاركة، بل وأصرت على عدم المساس بالأسلوب المتبع فى صنع القرارات. ومن ثم سعت الدولة إلى تخفيف حدة مطالب المعارضة وضغوطها للمشاركة عن طريق أسلوب القمع، خاصة القمع التشريعى تمشيًا مع شعار "سيادة القانون" وتمثل ذلك فى إغلاق كافة طرق التعبير الشرعى أمام أحزاب المعارضة، ورغم ذلك نمت المعارضة وتزايد حجمها فى إطار الشرعية وواجهت النظام فى صورة أشد وأكثر خطورة خاصة مع توالى انتفاضات الشعب فى عام 1977. وكان هذا هو أول تحدى حقيقى للأحزاب السياسية فى مصر، وفى أثر هذا الصدام صدر قانون الأحزاب السياسية رقم (40) لعام 1977 أى بعد خمسة أشهر فقط من قرار تحويل المنابر إلى أحزاب (شريف طلعت السعيد، 2001: 31-33)

فعلى الرغم من ظهور عدد من الأحزاب السياسية فى نهاية السبعينيات - بالإضافة إلى الأحزاب التى كانت قائمة ظهر حزب الوفد الجديد 1978، حزب العمل الاشتراكى 1978، الحزب الوطنى الديموقراطى 1978 - إلا أن نظام التعددية الحزبية فى تلك الفترة ظل يعانى، ويمكن توضيح ذلك من خلال: تحول الحزب الوطنى إلى حزب مهيمن رأسه رئيس الجمهورية، فضلاً عن مجموعة من القوانين والاجراءات السياسية المقيدة التى فرضتها الحكومة فى قانون الأحزاب السياسية عام 1977 من أجل الحد من دور الأحزاب المعارضة لها.

فكان نتيجة لحصار أنشطة المعارضة وعدم قدرتها على مجابهة النظام الحاكم، تعليق أدوار وأنشطة أكبر حزبين فى المعارضة فى أواخر السبعينيات كنوع من الاحتجاج على قمع الحريات، فقد حصر حزب التجمع نشاطاته فى مقاره، وجمد حزب الوفد نفسه. وبحلول عام 1980 كانت أدوار الأحزاب السياسية المعارضة قد أصابها التشوه والاضمحلال خاصة بعد حادثة سبتمبر 1981 واعتقال السادات لخصومه، بالإضافة إلى غلق صحف المعارضة ومصادرة أعداد البعض منها، الأمر الذى أدى لتفاقم الأزمة بين السادات والمعارضة، ووصل نظام السادات إلى النهاية التى أدت إلى اغتياله فى 6 أكتوبر 1981 (محمد سعد أبو عامود، 1999: 164-167)

واستنادًا على ما سبق؛ يمكن توضيح ملامح التعددية السياسية فى فترة السادات بأنها كانت فى شكل أحزاب سياسية، ولكن فى إطار قيود وضوابط معينة تحد من أدوار هذه الأحزاب، وبالتالى تحد من إمكانية تداول السلطة، وفى هذا الإطار فإن عملية الانتقال إلى التعددية الحزبية المقيدة تشير إلى: أن التحول نحو التعددية وتحويل المنابر إلى أحزاب جاء من النظام السياسى وتحت سيطرته، هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية من خلال تحول الحزب الوطنى إلى حزب مهيمن رأسه رئيس الجمهورية فضلاً عن مجموعة من القوانين والاجراءات السياسية المقيدة، التى فرضتها الحكومة من أجل الحد من دور الأحزاب المعارضة لها، خاصة الدور المعارض لسياسات الدولة لتوقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل، وهذا ما أدى إلى أن أصبحت الأحزاب المعارضة ليست فى واقع الأمر منافسة فعلية للحزب الحاكم حينها، بل أصبحت تقتصر على التنافس فيما بينها، وعليه؛ فإن نظام التعددية الحزبية فى مصر يُنْتِج ويحافظ على معارضة ضعيفة غير قادرة على مواجهة النظام السياسى.

4- الرئيس السابق حسنى مبارك والأحزاب السياسية (1981-2010):

امتد عهد الرئيس مبارك لمدة ثلاثين عامًا (1981-2010) استمرت فيه بعض التوجهات السياسية والاقتصادية لعهد السادات، مثل: تكريس سياسة الاقتصاد الحر، والاعتماد على القطاع الخاص كمحرك للتنمية، والعلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة، والحفاظ على اتفاقية السلام مع اسرائيل. كما شهد عهده على المستوى الدستورى تغيرًا لا سيما فيما يتعلق بطريقة اختيار رئيس الجمهورية، ولكن استمر التباين بين التعددية الحزبية من الناحية النظرية وسيطرة حزب واحد على الحياة السياسية من الناحية الواقعية، وبين شعار دولة القانون واستمرار حالة الطوارىء (حازم عمر، 2015: 317)

ونظرًا لطول فترة تولى الرئيس الرئيس حسنى مبارك الحكم تم تقسيم تلك الفترة إلى عدة مراحل فرعية، وذلك لإمكانية توضيح دور الأحزاب السياسية فى كل مرحلة فى ضوء التحولات المجتمعية، على نحو ما سيتضح.

أ- المرحلة الأولى: الإرث الساداتى (1981-1990):-

اتسمت المرحلة الأولى من حكم الرئيس السابق مبارك بتبنى آليات التهدئة فى الداخل والخارج، فقد سعى مبارك إلى اجتذاب كافة القوى للوصول إلى اجماع، أو اتفاق حول القضايا الخلافية، وأعلن عن محاربة الفساد، وتصحيح سياسة الانفتاح الاقتصادى. وفى الوقت نفسه؛ فتح قنوات الحوار مع المعارضة الحزبية، كما أوضح أن أحزاب المعارضة هى أحزاب مصرية، وتضم مواطنين مصريين يهمهم الصالح العام. ومن خلال تلك نجح النظام السياسى ولو نسبيًا فى اعادة الثقة بينه وبين الأحزاب المعارضة من ناحية، وبين مؤسسات القضاء والشرطة والمعارضة الإسلامية من ناحية أخرى، ومن ثم أسهمت هذه التوجهات فى تهدئة الأوضاع الداخلية (شريف طلعت السعيد، 2001: 53، 60)

واستنادًا على ذلك؛ يمكن القول: أن الحياة الحزبية فى بداية عهد الرئيس مبارك قد تغيرت بدرجة ما، حيث مارست الأحزاب بعض أدوارها التى حرمت منها خاصة المشاركة فى العملية السياسية، ونشر خطابها بعد أن تم فتح صحفها التى كان قد أغلقها الرئيس السادات فى سبتمبر 1981، وكذلك تم الافراج عن كافة المعتقلين الذين شملتهم قرارات سبتمبر 1981، وتزايد عدد الأحزاب السياسية إلى سبعة عشر حزبًا فى أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات (حنان أبو سكين، حازم عمر، 2016: 197-198)

ولكن فيما يخص الناحية الاقتصادية، كانت القوانين الحاكمة للنشاط الاقتصادى خلال فترة الثمانينيات هى القوانين ذاتها التى صدرت فى السبعينيات، ومن ثم كانت أزمة الديون الخارجية هى

المشكلة التى ظلت الحكومة المصرية تبحث عن حل لها طوال عقد الثمانينيات. ولذلك فبعد تهدئة الأوضاع السياسية الداخلية اتبع الرئيس حسنى مبارك عدة سياسات تخص الاقتصاد المصرى، والتى ستتضح كما يلى.

ب- المرحلة الثانية: برنامج الإصلاح الاقتصادى والواقع السياسى المصرى (1991-2000):

مع زيادة الأزمة الاقتصادية وزيادة الديون الخارجية فى نهاية الثمانينيات تم اللجوء إلى صندوق النقد الدولى وتوقيع وثائق بدايات سياسات الإصلاح الاقتصادى عام 1991م. ثم الأخذ ببرنامج التكيف الهيكلي الذى يشتمل علي مجموعة من السياسات تستهدف زيادة العرض الكلي عن طريق تحرير أسعار السلع والخدمات، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص. وبناءً على ذلك تم خفض الانفاق الكلى، وتحرير التجارة، وإصلاح هيكل الأسعار(ثناء فؤاد عبد الله، 2000: 91؛ جميل محمد، 2013: 67-69)

وقد عكست التغيرات التى لحقت بالاقتصاد المصرى خلال عقدىْ الثمانينيات والتسعينيات، حدوث انسحاب تدريجي للدولة من مجالات الأنشطة الانتاجية والاجتماعية وتراخت في إعمال قبضة القانون, ويعد مفهوم "الدولة الرخوة", الذي طرح في الستينيات أفضل أداة تحليلية لتشخيص حالة الدولة المصرية فى ذلك الوقت (أحمد ثابت، 1995: 72). ولم تكن الأحزاب السياسية فى ذلك الوقت بحال أفضل؛ فقد كانت حبيسة مقارها، وكان دورها هادئًا خاصة فى العمل السياسى، ومن ثم انصرف الناس عن ممارسة العمل السياسى، وهذا ما أوضحته دراسة "سلوى العامرى 1993" بأن 49% لا يعتقدون فى فاعلية الأحزاب، و52% يرون أن الأحزاب لا تقدم حلولاً لمشاكل الناس، وأنها لا تهتم إلا بتقديم مكاسب شخصية لأعضائها.

ويمكن توضيح ما شهده المجتمع المصرى من تغيرات حولت شكله، خاصة فى نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين، الأمر الذى جعل النظام السياسى لا يتلاءم مع هذا التغير، كما يلى:

1- التدهور الاقتصادى، والسياسى، والاجتماعى: فمن ناحية التدهور الاقتصادى اتباع سياسة الخصخصة وتوجيه الاقتصاد، فضلاً عن ارتفاع الأسعار غير المتوازن مع الأجور، الأمر الذى أدى إلى قناعة المواطن بعجز الحكومة. أما التدهور السياسى، فتمثل فى: أزمة الثقة بين الحكومة والمواطنين، وعدم ثقة المواطنين فى أية محاولة للتغيير السياسى، الأمر الذى دفع المواطنين إلى ترك الساحة السياسية، ومن ثم الاكتفاء بدور المشاهد لما تعلنه الحكومة دون المشاركة فيه أو التفاعل معه. فى حين كان التدهور الاجتماعى محصلة للتدهور الاقتصادى والسياسى، وتمثل فى: ارتفاع نسبة البطالة، تأخر سن الزواج، انتشار العديد من الأمراض الاجتماعية، تدنى مستوى التعليم وانتشار الأمية، الأمر الذى كون لدى المواطن المصرى حالة من الاحتقان فيما يخص الأداء الحكومى فى كل المجالات، ولقد ترتب على تلك الحالة خروج الشعب المصرى من عباءة الصمت، وتكوين احتجاجات على سياسات الدولة بعيدًا عن الأحزاب السياسية التى غابت هى الأخرى عن المشهد السياسى، وسوف يتم توضيح ذلك فيما بعد.
2- أطروحة الديموقراطية من الخارج، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، حيث بدأت الولايات المتحدة التدخل فى سياسة الحكومات الداخلية وكيفية إدارة البلاد.
3- ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال التى جعلت من العالم قرية صغيرة، والتى ساعدت فى نقل أشكال الاحتقان السياسى بين الدول.

جـ- المرحلة الثالثة: الحركات الاحتجاجية كبديل لدور الأحزاب السياسية (2001-2010):

مع العديد من التغيرات التى توالت على العالم العربى بصفة عامة، ومصر بصفة خاصة فى بداية الألفية الثالثة، حيث الانتفاضة الفلسطينية عام 2001 وحرب العراق عام 2003، قامت قيادات بعض الأحزاب – بصفة شخصية - والقوى السياسية بدور جديد فى ممارسة العمل السياسى وتحديدًا عبر تأسيس حركة كفاية التى تأسست عام 2004 على يد مجموعة من السياسيين اليساريين كجبهة معارضة، وبرزت بوصفها حركة احتجاجية غير تقليدية خرجت قياداتها من عباءة الصمت نظرًا لحالة الاحتقان التى شهدها المجتمع.

وقد أعادت هذه الحركة تنشيط العمل السياسى فى الشارع المصرى كما كانت تعمل الأحزاب السياسية فى فترة ما قبل ثورة 1952 خاصة فى إثارة الرأى العام وتعبئة الجماهير. وقد كان هدف هذه الحركة عدم التمديد لفترة رئاسية أخرى للرئيس مبارك تحت شعار "لا للتمديد لا للتوريث"، إلا أنه مع إعادة انتخاب الرئيس مبارك مرة أخرى فقدت الحركة فعاليتها، وقد توقف الشعب عن الاهتمام بنشاطات هذه الحركة وبالاحتجاجات فى الشارع وتقلصت التظاهرات إلى أن توقفت. وفى عام 2006 أخفقت الحركة فى تجديد برنامجها، ودب الصراع الأيديولوجى داخلها؛ خاصة مع وجود فريق داخل الحركة كان يريد تحويلها إلى حزب سياسى، ومن ثم فشلت المعارضة فضلاً عن الأحزاب السياسية فى محاولتها للتجديد من خلال حركة كفاية (عمرو حمزاوى، 2007: 21)

ومع توالى الاحتجاجات والإضرابات لعمال غزل المحلة فى عام 2008م، ظهرت قيادات بعض الأحزاب السياسية، فضلاً عن قيادات حركة كفاية على الساحة السياسية مرة أخرى وتضامنت مع عمال غزل المحلة كما تضامن معها الغالبية العظمى من القوى السياسية، وقد تولدت من تلك الاحتجاجات حركة 6 أبريل الشبابية، وتزايدت الاحتجاجات فور انتخابات مجلس الشعب 2010 وحصول الحزب الوطنى على 439 مقعدًا بنسبة 86,42%، على الرغم من حصوله على 141 مقعدًا بنسبة 32,6% من جملة المقاعد فى انتخابات عام 2005 قبل أن يضم عدد من المستقلين إليه، الأمر الذى أصاب العديد بالإحباط، فضلاً عن تدهور حالة الأحزاب وعدم قدرتها على الحصول لعدد مناسب من المقاعد داخل مجلس الشعب (نزار الطحاوى، 2011: 75؛ مروة نظير، 2014: 91).

ولذلك يمكن القول أن النظام الحزبى فى مصر دخل ضمن ما يعرف فى أدبيات الأحزاب السياسية باسم نظام الحزب المهيمن والمسيطر الذى عرف تعددية حزبية مع وجود حزب واحد قوى ومسيطر، حيث كان الحزب الوطنى الديموقراطى فى الحالة المصرية يسيطر على الحكم، كما أنه مندمج فى سلطة الدولة التنفيذية وغير قادر على التخلص من روح التنظيم السياسى الواحد التى سبق وأن سيطرت على الحياة السياسية المصرية منذ عام 1952 حتى منتصف السبعينيات، فقد احتفظ الحزب الحاكم وبأغلبية تزيد على ثلثى مقاعد مجلس الشعب، ومن ثم هيمن على الدور البرلمانى (الرقابة والتشريع)،فى حين تقلصت حصة الأحزاب الأخرى، ومن ثم فشلت الأحزاب بدرجات متفاوتة فى أن تكون مؤسسات سياسية منظمة ومستقلة وذات فاعلية وقادرة على التكيف مع الظروف المتغيرة التى تمر بها. فضلاً عن تشعبها التنظيمى وعدم تماسكها الداخلى وقدرتها على بلورة هوية أيديولوجية وخطاب سياسى متميز وواضح. وفى السياق نفسه كثرت مظاهر الانشقاق ودخول عناصر تنتمى إلى جماعة الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية إلى أحزاب: الوفد، العمل، والأحرار كى يتمكنوا من الترشيح للانتخابات لمجلس الشعب (التقرير الاستراتيجى العربى، 1987: 369)

وعلى الرغم من اهتمام الرئيس مبارك لمسألة الاستقرار السياسى فى بداية عهده، وتأكيده على دور الأحزاب المعارضة فى الاشتراك فى اتخاذ وصناعة القرارات القومية، وتبنيه النهج الديموقراطى لنظام قوامه تعدد الأحزاب وحرية الرأى وسيادة القانون، إلا أن هناك العديد من المآخذ على التجربة الحزبية فى عهده تتمثل فيما يلى:

1- استمرار هيمنة رئيس الدولة والسلطات التنفيذية على النظام السياسى، بالإضافة إلى الجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب الحاكم رغم عدم دستورية ذلك.
2- بقاء كافة القوانين والمؤسسات التى أقامها الرئيس السادات – مع ادخال بعض التعديلات الدستورية فى الأعوام (1987، 2005، 2007) - التى كانت تعمل على تحجيم المعارضة وتحد من قدرتها على القيام بأدوارها وممارسة نشاطها داخل المجتمع، خاصة قانون الأحزاب السياسية لسنة 1977 الذى وضع شروطًا صعبة لقيام الأحزاب، ومنح لجنة شئون الأحزاب سلطة التصريح أو عدمه بقيام الحزب. وغيرها من القوانين التى تعد تعديًا واضحًا على حرية الرأى والتعبير (منار الشوربجى، 1994: 38-70)
3- لجوء السلطة إلى العمل ببعض قوانين الانتخابات، مثل: الانتخابات بالقائمة والقائمة النسبية والذين صدر حكم بعدم دستوريتهما فى 1987.
4- رغم زيادة أعداد الأحزاب فى فترة التسعينيات والألفية الثالثة – فقد بلغ عدد الأحزاب حتى عام 2010 إلى 24 حزبًا - إلا أن معظمها يدين بوجوده إلى الأحكام القضائية. وأن معظم الأحزاب فى تلك الفترة كانت مهمشة ولا تؤدى دورًا فاعلاً فى الحياة السياسية، فضلاً عن النقابات التى فرض عليها العديد من القيود.
5- محاصرة الحكومة لأنشطة الأحزاب وجعلها حبيسة مقارها، حيث حرمت من عقد اللقاءات والالتقاء بالجماهير ونشر فكرها بخلاف الحزب الحاكم.
6- المناصب القيادية العليا كانت حكرًا على أعضاء الحزب الوطنى، وحرمت أحزاب المعارضة منها (Baker, 1995: 43)

خامسًا: مرحلة التعددية الحزبية الثالثة، ودور الأحزاب بين الانحسار والانتشار (2011-2020):

بدأت هذه المرحلة باندلاع ثورة 25 يناير 2011 وانتهاء عهد الرئيس مبارك، وقد أطلق على بداية تلك الفترة ما سمى بالربيع العربى، وما تبع ذلك من حركات احتجاجية لتحقيق خارطة الطريق التى أقرتها الحكومة الانتقالية. كما أجرى خلالها عدة انتخابات نيابية ورئاسية بنى عليها الشعب المصرى آماله فى عملية الإصلاح الاجتماعى، والاقتصادى، والسياسى، ومحاربة الفساد وتطبيق الديموقراطية من خلال وجود تعددية حزبية حقيقية.

فقد كانت الأحزاب المعارضة فى مصر قبل ثورة 25 يناير 2011 لا تكاد تقوى على تحدى النظام القائم، وكانت تنصاع على موافقة النظام لتأمين احتفاظها بمكاسبها السياسية الدنيا، وعلى أن تحافظ على الحيز السياسى المحدود الذى تعمل فيه، إلا أنه بعد ثورة 25 يناير 2011 حدثت العديد من التغيرات التى ساهمت فى اعادة البعث للأحزاب السياسية القائمة، خاصة مع توالى ظهور أحزاب سياسية جديدة (عمرو حمزاوى، 2007: 20).

ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى عدة مراحل فرعية، هى: المرحلة الانتقالية الأولى والانفجار الحزبى، ومرحلة انتخاب أول رئيس مدنى، والمرحلة الانتقالية الثانية فى أعقاب 3 يوليو 2013، ثم الانتخابات البرلمانية 2015 والتحالفات الحزبية، وأخيرًا الانتخابات البرلمانية 2020 وإعادة البعث لدور الأحزاب السياسية من جديد.

1- المرحلة الانتقالية الأولى وتزايد عدد الأحزاب:

منذ أن عرفت مصر الأحزاب السياسية بمعناها الحديث لم يحدث الحراك الحزبى الذى شهدته مصر بعد ثورة 25 يناير 2011. وقد تجلى هذا الحراك فى إقبال شديد على خوض تجربة تأسيس أحزاب سياسية جديدة، والاهتمام بالعمل الحزبى من فئات وشرائح اجتماعية عدة خاصة شرائح الطبقة الوسطى، وظهر فى الحياة الحزبية ما سمى: بالفاعلين الجدد، والفاعلين الجدد/القدامى، ويبدو مثيرًا للتساؤل أن تقود ثورة أظهرت مدى انحسار دور الأحزاب السياسية إلى اقبال واسع على تأسيس أحزاب جديدة، وضخ الدماء فى أحزاب قديمة. وقد يرجع ذلك إلى أن الأحزاب السياسية كانت قد حُرمت من الحرية والتعددية السياسية قبل ثورة 25 يناير، على الرغم من وجود عدد يعد كبيرًا من الأحزاب التى كانت موجودة قبل الثورة، ولكنها كما يرى البعض كانت أحزاب معزولة عن المجتمع والناس. فعندما سقط النظام الذى صادر حقوق الناس وحرياتهم، تحرك الكثير منهم فى اتجاهات شتى وأقبلوا على العمل الحزبى بغض النظر عن قدرة وفاعلية الأحزاب التى يؤسسونها أو حتى جديتها فى أداء أدوارها.

ومع تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة البلاد بعد ثورة 25 يناير 2011 حدثت تغيرات تنظيمية وإصلاحات هيكلية على مختلف مؤسسات الدولة، وفيما يخص الأحزاب السياسية تم تعديل قانون الأحزاب السياسية رقم (40) لسنة 1977، وصدر مرسومًا بقانون رقم (12) لسنة 2011 الخاص بتكوين الأحزاب السياسية، الأمر الذى جعل إنشاء حزب سياسى أسهل، خاصة فى ظل تكوين لجنة شئون الأحزاب من القضاة بدلاً من خضوعها للحزب الوطنى كما كان سائدًا قبل ثورة 25 يناير 2011. وأدى ذلك لمضاعفة عدد الأحزاب، وتفاوتها فى أيديولوجيتها وتوجهاتها من أحزاب اسلامية وليبرالية ويسارية وأحزاب الوسط، وكان عدد الأحزاب فى نهاية عام 2011 نحو 47 حزبًا رسميًا، ثم زاد عددها ليصل نحو 80 حزبًا مصرح لها بالعمل مع نهاية عام 2013 (منى صابر كامل، 2017: 13-14).

2- أول رئيس مدنى منتخب وانقسام الأحزاب السياسية:

من التطورات المهمة التى شهدها عام 2012 الانتخابات الرئاسية الحقيقية التى اختلفت عن كل الانتخابات الرئاسية السابقة عليها حيث كان نظام الاستفتاء هو السائد وقتها، وقد حسمت تلك الانتخابات بفوز المرشح محمد مرسى بنسبة 51,8%، مقابل 48.2% للمرشح أحمد شفيق، وبهذا يعد محمد مرسى أول رئيس مدنى منتخب بعد ثورة 25 يناير، وبعد فوزه فى الانتخابات قام بتشكيل حكومة جديدة خلفًا لحكومة كمال الجنزورى التى كان قد شكلها المجلس الأعلى للقوات المسلحة (أحمد يوسف أحمد، نفين مسعد، 2013: 139-150).

ولم يتغير الوضع بعد قيام الرئيس محمد مرسى بتشكيل حكومة جديدة برئاسة هشام قنديل، حيث توالت الأزمات المعيشية، الأمر الذى أدى إلى زيادة معاناة المواطن المصرى. وسعت الجماعة للتفرد بالسلطة من خلال إقصاء وتهميش القوى والتيارات السياسية الأخرى، وبذل محاولات للسيطرة على أجهزة الدولة ومؤسساتها وتوظيفها لحساب جماعة الإخوان المسلمين. ولذلك دخل الرئيس محمد مرسى فى صدام مع القضاء والإعلام والشرطة، فضلاً عن اضطراب علاقته مع القوات المسلحة، كما أصدر

الرئيس محمد مرسى إعلانًا دستوريًّا فى نوفمبر 2012م منح نفسه بموجبه سلطات شبه مطلقة؛ حيث وضع نفسه فوق المساءلة (حسنين توفيق إبراهيم، 2014: 58؛ Ashraf El-Sherif, 2014: 4-22)

فقد أدى الإعلان الدستورى فى نوفمبر 2012م إلى استقطاب شديد فى الشارع المصرى بين مؤيد ومعارض، ومظاهرات حاشدة بالتأييد والمعارضة. وذلك بسبب استحواذ فريق سياسى واحد على الحكم، وعدم استعداده للوصول إلى حلول وسط مع المخالفين له فى الرأى، وعدم دعوة الأحزاب السياسية لأى حوار وطنى؛ حيث كانت مطالب الشعب فى أوقات الثورة هى التحول من دولة "الغلبة" إلى دولة "المشاركة"، ولكن سرعان ما ثبت أن النظام الجديد يحمل الكثير من سمات النظام السابق. ولذلك عادت الدعوة إلى النزول للشارع مرة أخرى (على الدين هلال، 2013: 34).

وجاء رد الفعل الاحتجاجى من مختلف فئات الشعب المصرى خلال عام 2012م، الأمر الذى عكس حالة الإحباط التى أصابت كافة الطبقات الشعبية، مما دفعهم لاستخدام مختلف وسائل الاحتجاج للدفاع عن حقوقهم التى لم يحصلوا عليها من خلال الأطر التقليدية والرسمية المتعارف عليها من أجل التغيير، والقدرة على تجاوز مساوىء النظام القائم (Balinger, Geff, 2011: 54-59, Marin (Ottaway, Amr Hamzay, 2011: 2-14)

ففى النصف الأول من عام 2013م دعا أعضاء من شباب حركة كفاية لتكوين حملة أطلق عليها "تمرد" احتجاجًا على سياسات الرئيس محمد مرسى، وكان هدف الحملة جمع 15 مليون توقيع من أجل سحب الثقة من رئيس الجمهورية والدعوة إلى انتخابات رئاسية مبكرة، فاستطاعت الحملة جمع 22 مليون توقيع، توجت بالتظاهرات المليونية التى دعت إليها الحركة فى ميادين مصر يوم 30 يونيو 2013 لتقديم التوقيعات إلى رئاسة الجمهورية، وصرحت الحركة فى إحدى بياناتها عن اختيارها لذلك اليوم تحديدًا نظرًا لأنه يمثل الذكرى السنوية لتولى محمد مرسى رئاسة الجمهورية. وحشدت التظاهرات وفق بعض التقديرات ما لا يقل عن ثلاثين مليون متظاهر فى مختلف الساحات المصرية (سعد الدين إبراهيم، 2014: 34).

وقد أدى رفض الرئيس محمد مرسى لمطالب الحركة، فضلاً عن حشود الإخوان المنظمة لتأييد محمد مرسى، والعمل على حدوث حالة فوضى فى المجتمع، الأمر الذى فرض على المجلس الأعلى للقوات المسلحة التدخل لحل تلك الأزمة، ومن ثم وجهت المؤسسة العسكرية فى 1 يوليو انذارًا لمدة 48 ساعة تطالب فيه بحل المشكلة القائمة بين النظام والمعارضة، ومع اقتراب مهلة المؤسسة العسكرية من الانتهاء، واستمرار التظاهرات الرافضة لحكم الإخوان، ونزول مؤيدو الرئيس إلى الميادين يوم 2 يوليو، وإنشائهم لحملات مضادة لحركة "تمرد"، تمثلت فى: "تجرد" و"مؤيد"، وتأكيد الرئيس على تمسكه بالشرعية الانتخابية، ورفضه إنذار الجيش، أدى ذلك إلى اجتماع القوات المسلحة بالقوى الوطنية والسياسية والأزهر والكنيسة لتتخذ قرارات 3 يوليو بعزل رئيس الجمهورية، والتى أسست لمرحلة جديدة (مى مجيب، 2015: 74-75)

ولذلك يمكن القول: إن ثورتى 25 يناير و30 يونيو 2013 توحدتا على هدف واحد، هو: البحث عن مجتمع جديد يتحقق فيه العدل والمساواة، ويتحقق فيه العيش الكريم للجميع، وحماية الحقوق لكل الفئات الاجتماعية. وفى الوقت نفسه أثبتت ثورة 30 يونيو ضعف الحياة الحزبية فى مصر – رغم الزيادة العددية - خاصة مع تصدر حركة "تمرد" للمشهد السياسى، وقيامها بالدور الذى عجزت عنه الأحزاب السياسية فى ذلك الوقت خاصة الأحزاب الليبرالية، فضلاً عن انحسار دور التيار الإسلامى فى حزب

النور بشكل كبير بعد حل حزب الحرية والعدالة. فضلاً عن حدوث تبعثر فى المجتمع المصرى بعد 30 يونيو 2013م، وانعكس ذلك بوضوح فى تفكك النخب والتيارات السياسية وعدم قدرتها على إدارة شئون ممارستها، وإدارة شئون تفاوضها مع غيرها من النخب. ومن مظاهر هذا التبعثر انحسار المشاركة فى الانتخابات الرئاسية لعام 2014 والبرلمانية لعام 2015م، خاصة فئة الشباب، ويشكل هذا الغياب سببًا من أسباب عدم الاستقرار القائم أو المتوقع (أحمد زايد، 2015: 30؛ عمرو هاشم ربيع، 2015: 106؛ منى صابر كامل، 2017: 14)

3- المرحلة الانتقالية الثانية وقيام رئيس الدولة بالدور التشريعى:

وفى الاجتماع المشار إليه سابقًا بين القوات المسلحة والقوى السياسية والأزهر والكنيسة، تم الإعلان عن مرحلة انتقالية جديدة، وخارطة مستقبل تضمنت تولى رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيسًا مؤقتًا للبلاد لحين انتخاب رئيس الجمهورية، وتجميد العمل بدستور 2012، وإصدار إعلان دستورى مؤقت لحين تعديل دستور 2012. وبالفعل أخذت خارطة الطريق فى التنفيذ، وتولى المستشار عدلى منصور رئيس المحكمة الدستورية العليا منصب رئيس الجمهورية المؤقت.

وفى خضم تلك التحولات بدأت الدولة فى تبنى قرارات جديدة بزعم أنها تعد سببًا لدعم الاستقرار السياسى والاقتصادى خاصة مع غياب دور الأحزاب السياسية وانقسامها بين مؤيد ومعارض لقرارات 3 يوليو 2013 وفض اعتصامى رابعة والنهضة، وقد وضعت سلطة التشريع فى يد رئيس الجمهورية مع دور استشارى لمجلس الوزراء، وذلك بسبب غياب انعقاد أى مجلس من مجلسى البرلمان (الشعب والشورى)، الذين انُتخبا عقب ثورة يناير 2011، حيث كان قد حُل مجلس الشعب بعد حكم المحكمة الدستورية العليا فى يونيو2012 ببطلان قانون الانتخابات الذى انتخب وفقًا له، فضلاً عن حل مجلس الشورى بموجب الإعلان الدستورى الصادر فى 5 يوليو 2013 (مازن حسن، 2015: 191).

وخلال 330 يومًا قضاها المستشار عدلى منصور كرئيس مؤقت للبلاد، أصدر 28 قرارًا بقوانين بموجب الإعلان الدستورى الصادر فى يوليو 2013، والدستور الجديد الذى تم الاستفتاء عليه فى يناير 2014، والذين منحاه سلطة التشريع لحين انتخاب البرلمان، وقبل انتهاء فترة الحكم الانتقالى أجرى عدلى منصور تعديلاً على خارطة الطريق لتبدأ بإجراء الانتخابات الرئاسية ثم الانتخابات البرلمانية (مى مجيب، 2015: 227)

وعليه؛ تأتى الانتخابات الرئاسية لعام 2014 كثانى الاستحقاقات الانتخابية وذلك فى إطار خارطة المستقبل التى تم الاتفاق عليها بعد عزل الرئيس محمد مرسى، وقام بالترشح كل من المشير عبد الفتاح السيسى قبل استقالته من منصبه كوزيرًا للدفاع، وحمدين صباحى مؤسس التيار الشعبى. وبعد إجراء الانتخابات فى يومى 26 و27 مايو 2014، ومد فترة التصويت ليوم ثالث، أسفرت النتائج عن فوز المرشح عبد الفتاح السيسى بنسبة 96.1% مقابل 3.9% للمرشح حمدين صباحى. وفى يوم الأربعاء الموافق 4 يونيو 2014، وبعد الإعلان رسميًا عن فوز المرشح عبد الفتاح السيسى، توجه الرئيس الجديد إلى قصر الاتحادية، وقام بالتوقيع على وثيقة تسليم السلطة بعد أداء اليمين الدستورية أمام الجمعية العامة للمحكمة الدستورية (مى مجيب، 2015: 229-233).

4- الانتخابات البرلمانية 2015 والتحالفات الحزبية:

واستكمالاً لخارطة الطريق وإدراك الرئيس عبد الفتاح السيسى لأهمية الانتخابات البرلمانية، فضلاً عن أهمية دور الأحزاب السياسية فى تلك المرحلة، التى أطلق عليها مرحلة بناء الدولة من جديد

ومرحلة بناء الإنسان ضمن مشروع التنمية المستدامة، عقد عدة اجتماعات ولقاءات مع الأحزاب السياسة، طالبًا منهم التنسيق فيما بينهم؛ لانتخاب برلمان مدنى يعى التحديات التى يواجهها ويسهم فى بناء الدولة، وقد استجاب عدد من الأحزاب لتشكيل التحالفات الحزبية ليس فقط لدعوة الرئيس السيسى لوجود التحالفات، وإنما أيضًا للنظام المختلط الذى أنشأه قانون مجلس النواب فى يونيو 2014، فقد أوجد نظامًا مختلطًا يتضمن (420) مقعدًا للفردى، وأخرى للقوائم (120) مقعدًا وسمح للأحزاب والمستقلين الترشح على كليهما، ولكن هذا القانون أوجد قوائم شديدة الاتساع عندما قسم الجمهورية إلى أربعة دوائر بالقوائم وبنظام القائمة المطلقة، والتى كانت نسبية فيما قبل (عبد السلام نوير، 2014: 132)

وبهذا؛ زخرت الفترة الممتدة من انتخاب الرئيس عبد الفتاح السيسى وحتى بداية عام 2015 بالعديد من محاولات تشكيل التحالفات الحزبية لخوض الانتخابات، وبصورة عامة يمكن حصر هذه التحالفات، فى: تحالف الوفد المصرى بقيادة حزب الوفد، وضم أحزاب: المصرى الديموقراطى الاجتماعى، والمحافظين، والإصلاح والتنمية، والكتلة الوطنية، وعددًا من الشخصيات العامة. كما تشكل تحالف الجبهة المصرية، وضم أحزاب: الحركة الوطنية، المؤتمر، مصر بلدى، التجمع، الغد، الجيل الديموقراطى، مصر الحديثة، الشعب الجمهورى. وبالرغم من أن الانتخابات كانت على الأبواب إلا أن أحزاب (المؤتمر والتجمع والغد) انسحبت بشكل مفاجىء من هذا الائتلاف وانضمت لتحالف الوفد. وظهر أيضًا تحالف التيار الديموقراطى المدنى، وضم أحزاب: التحالف الشعبى، الكرامة، الدستور، العدل، مصر الحرية، التيار الشعبى. وكانت أحزاب هذا التحالف المؤيدة المرشح الرئاسى السابق حمدين صباحى فى الانتخابات الرئاسية لعام 2014(عمرو الشوبكى، 2014: 132-133؛ مازن حسن، 2015: 143-145)

ومثلت الانتخابات البرلمانية لعام 2015 فرصة كان يجب على الأحزاب المدنية اقتناصها خاصة مع غياب وجود حزب الحرية والعدالة الذى تم حله بعد عزل الرئيس السابق محمد مرسى، إلا أن نتائج تلك الانتخابات والانقسامات التى حدثت فى التحالفات والائتلافات الحزبية، وتصدر حزبى (المصريين الأحرار، ومستقبل وطن) مقاعد البرلمان، إنما يدل على الضعف الذى ما زال يسيطر على الحياة الحزبية وعلى قدرتها فى القيام بأدوارها، خاصة دورها فى طرح برامج انتخابية تصل للشعب وتجعله على ثقة من قدرتها فى تنفيذها (صبرى سعيد، 2015: 9-12).

ومع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية لعام 2018 استحوذ ملف الانتخابات الرئاسية على اهتمام الكثير من الأحزاب والقوى السياسية والشخصيات العامة، وسادت حالة من التشوه السياسى فى المجتمع المصرى، عبرت عن انقسام الأحزاب لعدة تيارات ما بين: مؤيد، ومعارض، ومن لم يحسم موقفه من الانتخابات، التى تقدم لها الرئيس عبد الفتاح السيسى ورئيس حزب الغد موسى مصطفى موسى، ليصبحا بذلك المرشحين الوحيدين فيها.

ففى نهاية عام 2017 تكون تحالف التيار الديموقراطى، الذى ضم عدة أحزاب (تيار الكرامة، وحزب الدستور، والتحالف الشعبى، والعدل، ومصر الحرية)، فضلاً عن مجموعة من الشخصيات العامة، وصرح فى بيان له بمعارضة الانتخابات الرئاسية، دون تقديم مرشح بديل يتبنى سياسات تتوافق مع رؤيتها وأيديولوجيتها. وفى المقابل شارك عدد من رؤساء وقيادات الأحزاب السياسية فى مبادرة – أطلقها حزب الوفد – للتنسيق السياسى بين الأحزاب، وإعلان دعم ترشيح الرئيس السيسى فى انتخابات الرئاسة 2018، وقد أوضحت هذه المبادرة ضرورة الاصطفاف خلف مرشح بعينه. ومن ثم بادر التيار

المؤيد للرئيس عبد الفتاح السيسى بتدشين الحملات الداعمة له، وقد برزت من تلك الحملات، حملة: "معك من أجل مصر" وحملة: "علشان تبنيها"، والتى سرعان ما انتشرت فى جميع المحافظات، وذلك بسبب حصولها على دعم معظم نواب البرلمان، فضلاً عن انضمام حزب مستقبل وطن للحملة فى أكتوبر 2017، وإعلان رئيس الحزب – كان فى ذلك الوقت المهندس أشرف رشاد الشريف – فتح مقرات الحزب أمام الراغبين فى ملء استمارة الحملة (حسن سلامة، 2018: 115-117؛ التقرير الاستراتيجى العربى، 2018: 298-300).

ويتضح من ذلك أن الدور المساند للدولة من جانب الأحزاب السياسية سواء الموالية للنظام السياسى أو بعض الأحزاب المعارضة جاء فى المرتبة الأولى، خاصة بعد الأزمات التى مرت بها الدولة فى عام 2017 وظهور حركات الاحتجاج الاجتماعى - الشبابى حول قضية جزيرتى تيران وصنافير، بالإضافة إلى التنديد بالعمليات الإرهابية من أحداث تفجير كنيستى طنطا والاسكندرية، وكذلك أحداث مسجد الروضة ببئر العبد فى محافظة شمال سيناء، وقد تعامل معها النظام بفرض حالة الطوارىء. وقد وقعت تلك الأحداث فى فترة حرجة، تمثلت فى نهاية فترة حكم الرئيس السيسى واستعداده للترشح لفترة رئاسية أخرى. أما بالنسبة لدور الأحزاب داخل البرلمان فقد غلب الدور التشريعى على الدور الرقابى، وذلك لتحقيق الأجندة التشريعية، خاصة وأن الفصل التشريعى 2016-2017 شهد أكبر عدد من التشريعات، وقد يرجع ذلك لعدم وجود البرلمان فى الفترة قبل عام 2015، وعندما عقد مجلس النواب جلساته بعد الانتخابات البرلمانية لعام 2015 أعطى الأولوية للدور التشريعى فى الأداء البرلمانى (التقرير الاستراتيجى العربى، 2018: 281)

ومن أبرز ما ظهر فى عام 2018 الكيان الشبابى "تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين" الذى صدر بيانها الأول فى 12 يونيو 2018، التى هدفت إلى فتح قنوات اتصال للشباب مع الدولة ومؤسساتها بشكل مباشر، وقد تكونت التنسيقية بعد حضور مؤسسيها لمؤتمرات الشباب التى عقدت فى الفترة من 2015 – 2018 وخروج التوصيات بضرورة تكوين كيان شبابى يساعد فى صنع القرار السياسى، وتحقيق التكامل بين شباب الأحزاب والسياسيين، وترسيخ تجربة جديدة فى ممارسة العمل السياسى، وضمت التنسيقية وقت انشائها (54) عضوًا من شباب الأحزاب والسياسيين، وصولاً إلى ما يفوق (250) عضوًا فى الوقت الحالى، واستنادًا على ذلك؛ يمكن القول: أن وجود عدد كبير من الأحزاب داخل الكيان الشبابى "تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين" يدل على ضخ الدماء فى الحياة الحزبية من جديد (يوسف وردانى، 2020: 33).

5- الانتخابات البرلمانية 2020 والدور الاجتماعى للأحزاب السياسية:

أجريت الانتخابات البرلمانية لعام 2020م كأول انتخابات نيابية تحت إشراف الهيئة الوطنية للانتخابات بعد أن أقر برلمان 2015 قانونها الجديد، وقد مارست هذه اللجنة بالفعل دورها فى الانتخابات الرئاسية 2018، وفى استفتاء تعديل الدستور عام 2019. وجاءت الانتخابات بدون وجود حزب حاكم فى السلطة رغم إظهار أحزاب بعينها أنها موالية للنظام السياسى. ورغم ذلك أعطى تشكيل ائتلاف "دعم مصر" فرصة كبيرة لعدد من الأحزاب للتمثيل فى البرلمان، خاصة مع القائمة المطلقة، ولم يؤثر على المشهد السياسى لتلك الانتخابات سوى جائحة كورونا، وعلى الرغم من تداعياتها السلبية على العالم أجمع، إلا أنها كانت بمثابة فرصة اقتنصتها الأحزاب السياسية، ومن ثم ظهر الدور الاجتماعى والتنموى للأحزاب بالإضافة لمساندة الدولة فى تلك الجائحة (محمود إبراهيم، 2021: 152).

وبناءً على ذلك يمكن القول: بأن جائحة كورونا مثلت فرصة للأحزاب السياسية من حيث استحداث بعض الأدوار، خاصة الدور الاجتماعى الذى كان يعد من أبرز الأدوار الحزبية فى منتصف الأربعينيات من القرن العشرين مع ظهور جماعة الإخوان المسلمين، ومن ثم يعد بروز الدور الاجتماعى لعدد من الأحزاب السياسية خلال فترة الانتخابات البرلمانية 2020 وما بعدها، من الأدوار التى ساعدتها على الانتشار فى الشارع، فضلاً عن تكوين قاعدة جماهيرية عريضة خاصة فى المراكز والقرى. فقد قام عدد من الأحزاب بتكوين فرق تطوعية للقيام بالتوعية حول الفيروس وطرق التعقيم الصحيحة، وتقديم المساعدات وتوفير الأجهزة الطبية واسطوانات الغاز والمطهرات وغيرها للمرضى، الأمر الذى ساعد المواطنين على معرفة عدد من الأحزاب.

وشهدت هذه الفترة أيضًا الصعود التدريجى لعدد محدود من الأحزاب السياسية، خاصة حزبى مستقبل وطن، والشعب الجمهورى. فقد تصدر حزب مستقبل وطن المشهد السياسى خاصة بعد اندماجه مع جمعية من "أجل مصر"، وبروز الدور الاجتماعى والتنموى له من خلال قيامه بالعديد من المبادرات خلال جائحة كورونا، وكانت تلك المبادرات بمثابة فرص للحزب ساعدته على تكوين قاعدة جماهيرية عريضة، وحصل هذا الحزب على الأغلبية البرلمانية لمجلسى النواب والشيوخ فى الانتخابات البرلمانية 2020، وحصل على 316 مقعدًا، فى حين أنه كان فى الترتيب الثانى بعد حزب المصريين الأحرار فى الانتخابات البرلمانية لعام 2015 وحصل كل منهم على 65 و 50 مقعدًا على الترتيب (منتدى البدائل العربى، 2017: 6).

واستنادًا على ما سبق؛ يمكن القول: أنه مع الانتخابات البرلمانية لعام 2020 برزت على الساحة السياسية مجموعة من الأدوار الحزبية التى بدأت تنم عن وجود أحزاب تهتم بنبض الشارع والمواطن على الرغم من حداثة تلك الأحزاب، بجانب تفعيل الدور التشريعى والدور الرقابى داخل البرلمان الحالى فى وجود أغلبية برلمانية متمثلة فى حزب مستقبل وطن، ويمكن القول أيضًا: أن الدور الاجتماعى الذى قام به عدد من الأحزاب الجديدة عمل على تحريك عدد من الأحزاب التى كانت موجودة قبل ثورة 25 يناير – خاصة حزب الوفد- وبدأ اهتمامها بالدور الاجتماعى، وبدأت فى النزول للشارع واستغلال جائحة كورونا لمساعدتها على الانتشار وتكوين قاعدة جماهيرية.

خاتمة وتحليل بنائى تاريخى للنتائج فى إطار تساؤلات البحث:

1- ترجع نشأة الحياة الحزبية فى مصر إلى التنظيمات السياسية، التى يرجع تاريخها إلى العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، وقد تكونت تلك التنظيمات بسبب توافر عدة شروط، منها: شرط موضوعى: تمثل فى وجود أزمة فى المجتمع تتطلب وجود تنظيمات سياسية لمواجهتها وطرح الحلول لها من خلال أدوارها. وشرط ذاتى: يتعلق بالإحساس بأنه يمكن حل هذه الأزمة من خلال العمل العام مع وجود القيادة اللازمة والقوة الاجتماعية لتحقيق ذلك. واستنادًا إلى ذلك؛ يمكن القول: أنه توفر هذين الشرطين فى مصر خلال السبعينيات من القرن التاسع عشر، فمن حيث الشرط الموضوعى: فقد توفر من خلال التدخل الأجنبى فى شئون مصر وزيادة الأزمات مع ضعف سلطة الخديوى "توفيق"، ومن ثم ساعد ذلك على تنامى الشرط الذاتى: حيث وجود النخبة المتعلمة والطبقة المثقفة التى طرحت لمفاهيم الإصلاح مع تصاعد الحركة الوطنية تحت تأثير القيادات فى ذلك الوقت، مثل: جمال الدين الأفغانى، ومحمد عبده. بالإضافة إلى تنامى رغبة كبار الملاك فى ممارسة السلطة.

2- على الرغم من سكون الحركة الوطنية بعد هزيمة الثورة العرابية، ووقوع مصر تحت قبضة الاحتلال البريطانى، إلا أنه حدث مجموعة من الأحداث الوطنية المهمة، التى ساعدت زعماء الحركة الوطنية فى العقد الأول من القرن العشرين – مصطفى كامل، أحمد لطفى السيد – على تغيير سياساتهم فى عرض القضية الوطنية، ومن تلك الأحداث: الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا عام 1904م، وأزمة العقبة 1906م، وحادثة دنشواى.

3- يعد عام 1907م هو البداية الحقيقية لمولد الأحزاب السياسية، فقد ظهر فى ذلك الوقت ثلاثة تيارات للعمل الوطنى، التيار الأول: مثله مصطفى كامل وسمى بالحزب الوطنى، فى حين كان التيار الثانى: من أطلقوا على أنفسهم الحزب الوطنى الحر، وتمثل التيار الثالث: فى حزب الأمة.

4- من أهم أدوار الأحزاب السياسية قبل الحرب العالمية الأولى؛ تدويل القضية المصرية وعرضها على الدول الأوروبية، ومن ثم طرحها لمفهوم القومية المصرية، خاصة حزب الأمة، وذلك نظرًا لما كانت تمثله قضية الحصول على الاستقلال كقضية محورية.

5- مثلت ثورة 1919م مرحلة تاريخية مهمة؛ حيث بداية نمو الأحزاب السياسية، خاصة حزب الوفد الذى خرج من رحم تلك الثورة، وتوالى ظهور أحزاب أخرى، لكنها لم ترتق لمكانة حزب الوفد لا من ناحية التفاف الجماهير حولها، ولا من ناحية الدور الوطنى والدعوة للحصول على الاستقلال.

6- كشفت المعطيات التاريخية عن بروز الدور الاجتماعى للأحزاب السياسية، خاصة حزب الوفد فى منتصف الأربعينيات، وذلك بسبب ظهور حركات الرفض الاجتماعى (الإخوان المسلمين، مصر الفتاة،...وغيرهما) وقيامها بذلك الدور، ومن ثم تقديم الخدمات للشعب.

7- عكست ثورة 23 يوليو 1952م رؤية مجلس قيادة الثورة للأحزاب السياسية؛ حيث قامت بحل الأحزاب السياسية، وتأسيس تنظيماتها التى لم تأخذ طابعًا حزبيًا، وإنما كانت أقرب إلى هيئة سياسية عامة، وذلك لملء الفراغ الذى نتج عن حل الأحزاب، وعلى الرغم من تتابع عدة تنظيمات سياسية فى عهد الرئيس عبد الناصر إلا أنها افتقدت البرامج الواضحة، الأمر الذى أدى إلى عدم قدرتها على توفير قنوات اتصال فعالة بين المواطنين والسلطة، خاصة بعد هزيمة 1967م، التى نتج عنها الحركات الاحتجاجية عام 1968م، مما دفع السلطة لإعادة النظر فى التنظيم السياسى لمحاولة إرضاء الشعب، لكن لم يتحقق ذلك نظرًا لوفاة عبد الناصر فى 28 سبتمبر 1970م.

8- خضع المجتمع المصرى لتحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية جديدة، خاصة بعد حرب أكتوبر عام 1973م، فضلاً عن تبنى الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادى عام 1974م، الأمر الذى أدى إلى بداية التغيير فى سياسات الدولة نحو تنظيم الاتحاد الاشتراكى، ومن ثم ادخال فكرة المنابر داخله، التى تحولت بعد ذلك لفكرة الأحزاب السياسية تلبية لفكرة الديموقراطية. إلا أنها كانت تعددية صورية ولم تستطع الأحزاب المعارضة القيام بأدوارها، نظرًا لتقييد دورها من خلال إصدار قانون الأحزاب السياسية عام 1977م.

9- بدأت الأحزاب السياسية ممارسة بعض أدوارها والمشاركة فى العملية السياسية، ونشر خطابها بعد أن تم فتح صحفها، وذلك مع تبنى الرئيس حسنى مبارك فكرة وجود المعارضة فى بداية عهده. ومع تبنى الدولة لسياسات التكيف الهيكلى وتخليها عن العديد من أدوارها، لم تستطع الأحزاب السياسية مجابهة النظام السياسى مع سيطرة الحزب الوطنى على العملية السياسية، ومن ثم ظهر الدور الهادىء للأحزاب، وأصبحت أنشطتها وأدوارها مقتصرة على مقارها الحزبية.

10- برز دور الأحزاب السياسية كجماعات مصلحة بعد ثورة 25 يناير 2011م، خاصة مع الزيادة العددية التى ظهرت نتيجة تعديل قانون الأحزاب الذى أقره المجلس الأعلى للقوات المسلحة عام 2011م، والذى ترتب عليه أن قيام حزب سياسى أصبح أسهل مما كان عليه قبل ذلك. إلا أنها لم تستطع تحقيق أية مكاسب؛ نظرًا لسيطرة حزب الحرية والعدالة على برلمان 2011م، وهذ ما جعل معظم الأحزاب تشارك فى المظاهرات المليونية، التى دعت لها حركة "تمرد" لسحب الثقة من الرئيس مرسى، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة.

11- كشفت الانتخابات البرلمانية لعام 2015م عن استمرار ضعف الأحزاب السياسية، خاصة دورها فى طرح برامج انتخابية تصل للشعب، وتجعله على ثقة من قدرتها فى تنفيذها، ورغم ذلك برزت ظاهرة التحالفات الحزبية، حتى تستطيع الأحزاب التمثيل البرلمانى فى ضوء النظام الانتخابى ووجود القائمة المطلقة.

12- مثلت جائحة كورونا فرصة للأحزاب السياسية، فقد عكست تلك الجائحة بروز الدور الاجتماعى لعدد من الأحزاب؛ خاصة الجديدة، وقد ساعدها ذلك على الانتشار فى الشارع، وتكوين قاعدة جماهيرية فى المراكز والقرى، الأمر الذى عمل على تحريك المياه الراكدة للأحزاب التى كانت موجودة قبل ثورة 25 يناير 2011م، ومن ثم ممارستها للدور الاجتماعى، وتقديم المساعدات، وتوفير الأدوات الطبية للمواطنين، وكل ذلك ساعد أحزاب كثيرة لتمثيلها داخل برلمان 2020م.

المراجع:

1- إبراهيم أبو الغار (1998)، علم الاجتماع السياسى، دار الثقافة، القاهرة.
2- أحمد ثابت (1995)، أزمة الدور الاجتماعى للدولة، فى: أحمد زايد، سامية خشاب (محرران)، المجتمع المصرى فى ظل متغيرات النظام العالمى، أعمال الندوة السنوية الأولى لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
3- أحمد زايد (2015)، الدور الثورى للطبقة الوسطى المصرية "التاريخ وآفاق المستقبل"، مجلة الديموقراطية، العدد 59، القاهرة، مؤسسة الأهرام.
4- أحمد سويلم العمرى (1985)، معجم العلوم السياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
5- أحمد عطية الله (1980)، القاموس السياسى، دار النهضة، القاهرة.
6- أحمد محمود قناوى (2010)، أثر النظام السياسى على الأحزاب "دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس.
7- أحمد يوسف أحمد، نفين مسعد (2013)، حال الأمة العربية (2012-2013) رياح التغيير، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
8- أشرف محمد عبد الله ياسين (2000)، أثر الإطار التنظيمى والقانونى على فاعلية الأحزاب السياسية المصرية "1984-1995"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
9- السيد عبد المطلب غانم (1981)، الاتجاهات المعاصرة فى دراسة النظم السياسية، دار القاهرة للنشر، القاهرة.
10- الشحات محمد خليل عاشور (2012)، فاعلية أداء الأحزاب السياسية فى مصر محاولة لبناء نموذج حزبى فعال، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
11- أمانى قنديل (1991)، استطلاع رأى المواطن فى الأحزاب والممارسة الحزبية، التقرير الأول..استطلاع رأى عينة من النخبة، قسم بحوث وقياسات الرأى العام، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
12- التقرير الاستراتيجى العربى (1986)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
13- ـــــــــــــــــ (2016)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
14- ـــــــــــــــــ(2018)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
15- ـــــــــــــــــ(2020)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
16- ـــــــــــــــــ(2021)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
17- إيمان محمد سالم بيومى (2015)، دور الأحزاب السياسية فى التنمية المجتمعية، مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ع 73، ص ص 339-378.

18- بلقيس أحمد منصور (2003)، الأحزاب السياسية والتحول الديموقراطى فى اليمن 1991-2000، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
19- ثناء فؤاد عبد الله (1997)، آليات التغيير الديموقراطى فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
20- جمال بدوى، لمعى المطيعى (2010)، تاريخ الوفد، دار الشروق، القاهرة.
21- جميل السيد عبد الجواد محمد (2013)، أثر التحولات الاقتصادية والاجتماعية على النخبة الحزبية فى مصر "دراسة مقارنة بين عامى 1981 و2003"، رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
22- حازم عمر (2015)، الأحزاب الجديدة .. لماذا تقدمت المدنية وانحسرت الدينية؟، مجلة حالة مصر، العدد 22 نوفمبر 2015، المركز الاقليمى للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة، RCSS.
23- حنان أبو سكين، حازم عمر (2016)، الأحزاب السياسية فى مصر، فى: نسرين البغدادى (إشراف عام)، هويدا عدلى (إشراف وتحرير)، المجلد السياسى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى، المرحلة الثانية (1980-2010)، القاهرة.
24- حسنين توفيق إبراهيم (2014)، معوقات التحول الديموقراطى فى دول الربيع العربى، مجلة الديموقراطية، السنة الرابعة عشر، العدد 55، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
25- ريموند هيبوش (1989)، الأحزاب السياسية فى الدولة العربية: ليبيا، سوريا، مصر، مؤتمر الأمة والدولة والاندماج فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
26- زين العابدين حمزاوى (2007)، الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديموقراطى فى المغرب، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 16، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
27- سعد الدين إبراهيم (2014)، خسوف الإسلام السياسى..الإخوان المسلمون نموذجًا، مجلة الديموقراطية، السنة الرابعة عشر، العدد 55، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
28- شريف طلعت السعيد (2001)، مسار التجربة الحزبية فى مصر 1974-1995، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 104، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات.
29- صباح مصطفى المصرى (2007)، النظام الحزبى (الماهية – المقومات – الفاعلية)، دراسة تأصيلية ومقارنة، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية.
30- صبرى سعيد (2015)، الانتخابات البرلمانية 2015 بين القانون والسياسة، كراسات حالة مصر، العدد 14، مارس 2015، المركز الإقليمى للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة، RCSS.
31- طارق البشرى (2011)، حول ظاهرة الحزب الجامع، فى: أحمد زكريا الشلق، الأحزاب المصرية مائة عام على قيامها، الموسم الثقافى الثامن 2006-2007، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.
32- عبد العظيم رمضان (1998)، تطور الحركة الوطنية فى مصر 1918-1936، ج1، ط3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
33- عثمان محمد عثمان (2015)، المتغيرات السياسية والاجتماعية وانعكاساتها على تكوين الأحزاب السياسية فى مصر، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 16، العدد 3، جامعة القاهرة.
34- عصام عبد الوهاب (2005)، التجربة الحزبية المصرية من ناصر إلى السادات، مجلة الديموقراطية، السنة الخامسة، العدد السابع عشر يناير 2005، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

35- على الدين هلال (1977)، السياسة والحكم فى مصر، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.
36- ـــــــــــ (1986)، تجربة الديموقراطية فى مصر 1970-1980، ط3، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.
37- ـــــــــــ (2006)، تطور النظام السياسى فى مصر 1805-2005، ط7، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة.
38- ـــــــــــ (2010)، النظام السياسى المصرى بين إرث الماضى وآفاق المستقبل 1981-2010، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
39- ـــــــــــ (2013)، دراما الانتقال: العوامل الهيكلية لعدم استقرار أنظمة ما بعد "الربيع العربى"، السياسة الدولية، العدد 194 اكتوبر 2013، المجلد 48، الاهرام، ص ص 30-35.
40- عمرو هاشم ربيع (2015)، محددات المشاركة فى الانتخابات المصرية، مجلة الديموقراطية، العدد 58، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
41- لطيفة محمد سالم (2009)، التدخل الأجنبى والثورة الوطنية (1879-1882)، فى: يونان لبيب رزق، المرجع فى تاريخ مصر الحديث، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.
42- ـــــــــــ (2010)، إرهاصات ثورة 1919، فى: جمال بدوى، لمعى المطيعى، تاريخ الوفد، دار الشروق، القاهرة.
43- ماريوس كامل ديب (1987)، السياسة الحزبية فى مصر..الوفد وخصومه 1919-1939، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان.
44- مارينا أوتاوى، عمرو حمزاوى (2007)، الأحزاب العلمانية فى العالم العربى: الصراع على جبهتين، مؤسسة كارنيغى للسلام الدولى، سلسلة الشرق الأوسط.
45- مازن حسن (2015)، استمرار الضعف: تغير الخريطة الحزبية والتحالفات الانتخابية، فى: على الدين هلال، عودة الدولة، تطور النظام السياسى فى مصر بعد 30 يونيو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
46- مايسة الجمل (1998)، النخبة السياسية فى مصر، دراسة حالة للنخبة الوزارية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
47- محمد سعد أبو عامود (1999)، مشكلات العملية الانتخابية والنظام السياسى المصرى، فى: أحمد المسلمانى (محرر)، الأحزاب السياسية فى مصر الواقع والمستقبل، أوراق ومداولات المؤتمر الرابع لجماعة تنمية الديموقراطية حول الأحزاب السياسية، ص ص159-190.
48- محمد على محمد (1990)، أصول الاجتماع السياسى، السياسة والمجتمع فى العالم الثالث، ج2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
49- محمود إبراهيم (2021)، انتخابات مصر البرلمانية 2020 الاستقرار والمشاركة، مجلة الديموقراطية، مجـ 21، ع 81، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
50- مروة نظير (2014)، من الاحتجاج إلى الثورة "قراءة سياسية لواقع الاحتجاج الاجتماعى فى نصف قرن، فى: السيد يسن (إشراف عام)، على ليلة (محرر)، ليلى عبد الجواد (باحث رئيسى)، خرائط الاحتجاج الاجتماعى فى مصر "بحث فى مقدمات الثورة"، القاهرة، المرصد الاجتماعى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

51- مى مجيب (2015)، حدود الهيمنة المضادة: تراجع دور الحركات الاحتجاجية، فى: على الدين هلال، عودة الدولة، تطور النظام السياسى فى مصر بعد 30 يونيو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
52- ناهد عز الدين (2005)، مفهوم هيكل الفرص السياسية "صلاحية الاستخدام كأداة تحليلية فى دراسة العمل الجماعى، مجلة النهضة، المجلد 5، العدد 1، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
53- هالة مصطفى (2000)، الأحزاب، موسوعة الشباب السياسية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
54- وليد نويهض (1988)، السلطة والحزب، مقالان فى الرد على الماركسية، ط1، الزهراء للإعلام العربى.
55- يوسف وردانى (2020)، حركة الشارع الشبابى: من الاحتجاج إلى التنمية، مجلة أحوال مصرية، العدد 57، السنة 19، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
56- يونان لبيب رزق (1985)، الأحزاب السياسية فى مصر 1907-1984، دار الهلال، القاهرة.
57- ـــــــــــــ (1995)، الجذور التاريخية للتجربة الحزبية، فى: رءوف عباس حامد، الأحزاب المصرية 1922-1953، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
58- Ashraf El-Sherif, (2014), The Egyptian Muslim Brotherhoods Failures, Carnegie Endowment for International Peace, Washington.
59- Baker, R.W (1995), Sadat and After: Struggles for Egypt′s Political Soul, London IB Towns.
60- Balinger, Geff, (2011): How Civil Society Can Help?, Harvard International Review,33.
61- Hanna Fakery (1990): The Socialist Labor Party, Case Study of Contemporary Egyptian Opposition Party,AUC.
62- Marin Ottaway & Amr Hamzay (2011): Protest Movements and Political Change in the Arab World, Carnegie Endowment for International Peace, Washington.

The Roles of Egyptian Political Parties Between Change and Continuity(A Socio-Historical Analysis)

Abeer Abd El-Razek Mohamed Abd El-raheem Amr
(PHD)Degree - Sociology
Faculty of Women for Arts, Science & Edu, Ain Shams University - Egypt
Abeeramre572@yahoo.com

Prof. Dr.Etimad Mohamed Allam
Professor of Sociology
Faculty of Women for Arts, Science & Edu
Ain Shams University - Egypt
drallam960@yahoo.com

Dr. Ahmed Aly Bialy
Assistant Professor of Sociology
Faculty of Women for Arts, Science & Edu
Ain Shams University - Egypt

Abstract:

This research paper drives at identifying the roles of political parties in Egyptian society between change and continuity, from the beginning of the emergence of parties before the 1952 Revolution until the present time. This role may vary from one historical stage to another according to the societal context and the outcomes of the political system. One of the most important features of the role is that it is variable and has relative stability, and thus supports the idea of the emergence of new roles for parties, from one time-stage to another. For this, this paper uses the method of the Socio-historical analysis of historical data, input and related literature. This research paper was divided into several elements according to the historical stages of historical follow of roles.The paper indicates that the beginning of the emergence of political parties in Egyptian society is due to the political organizations that were formed comes as a results of the increase of foreign interference in the affairs of Egypt, especially during the reign of "Khedive Tawfiq", and the defeat of "Urabi Revolution" which resulted in the British occupation in 1882. This helped in the emergence of the national role of the parties. In its beginning, the 1919 Revolution reflected the parties' ability to arouse public opinion and mobilize the masses around the national issue. Then the role of the participant in the political process appeared, especially, after the 1923 constitution, and the formation of Saad Zaghloul's first ministry in 1924. There are many partisan roles in every other historical stage, especially after The return of partisan life during the era of President Sadat, reaching to the social role (service - development), which is the most prominent role that has appeared on the party work scene now. The national role is one of the continuous roles of the parties, but it takes different names in every era.

Keywords: The Role, The Political Party, The Change.